وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس~ مستغانم ~

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية **تخصص:** اقتصاد كمي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في أكاديمي

واقع التنمية المحلية بولاية مستغانم-
دراسة تحليلية مطبقة على بلدية سيدي لخضر

مقدمة من طرف الطالبة **تحت إشراف الأستاذ**

- تومیات خیرة د/ مولودنورين

❖ **أعضاء اللجنة المناقشة**

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة
رئيسا	ودان بوعبد الله	أستاذ دكتور
مقررا	د/نورين مولود	أستاذ محاضر -أ-
مناقشا	يخلف عبد الله	أستاذ مساعد-أ-

السنة الجامعية:2023/2022

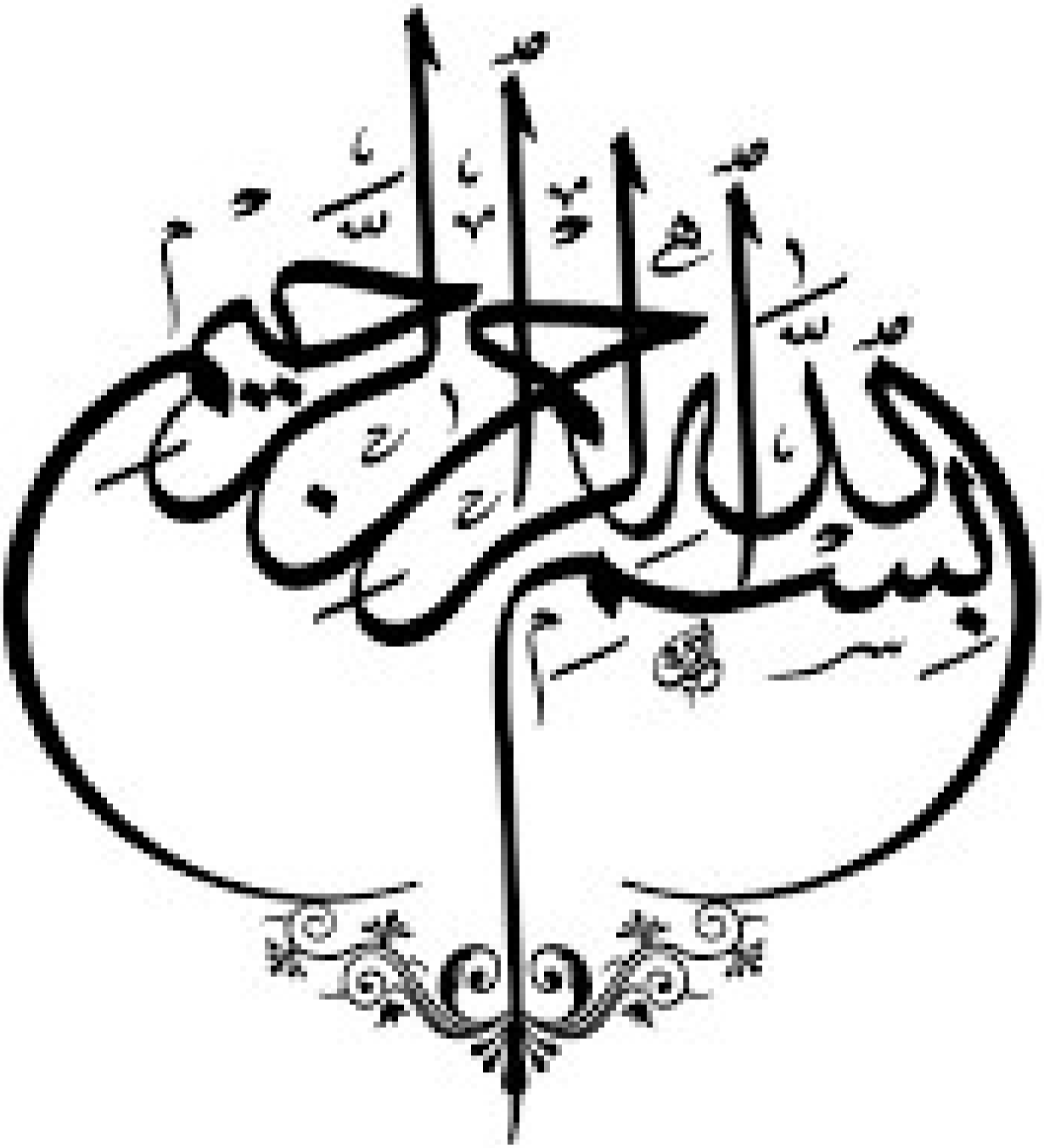
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلممن لم يشكر الناس لم يشكر الله

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على الإحسان والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما

لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه واتباعه وسلم

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين العزيزين وزوجي الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال

الدراسة الجامعية والبحث كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثي الأستاذ

"نورين مولود" الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير علي، ولتوجيهاته العلمية

التي لا تقدر بثمن ساهم بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل، إلى أساتذة

قسم العلوم الاقتصادية

وخاصة أساتذة قسم اقتصاد كمي كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قرب

أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

"رب أودعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك"

في عبادك الصالحين"

إهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرسة الأولى في الحياة.

أبي الغالي على قلبي اطال الله في عمره؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في شدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كل ما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء بالدارين إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الى زوجي العزيز اطال الله في عمره لكي أدخل على قلبهم شيء من السعادة إلى أولادي، إخوتي وأخواتي

(إلى ابنتي الغالية "ولاء"، محمد، آدم) الذين تقاسموا معي عبء الحياة؛

كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم: "نورين مولود" تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيها الأمل الأسير قدماً وكلما سألت عن معرفة زودتني بها؛

وإلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية جامعة عبد الحميد بن باديس'

وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغير هي في ذواتنا وفي أنفسناً قبل أن تكون في أشياءأخرى..

قال الله تعالى: " إن الله لا يغير ما بقوماً حتى يغيروا ما بأنفسهم"... الآية 11 من سورة الرعد.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

تومیات خیرة

الفهرس

الفهرس

شكروعرفان:.....

إهداء.....

قائمةالأشكال:.....

قائمةالجداول.....

الملخص.....Abstract

.....

المقدمة:.....

الفصل الأول: الإطارالنظري للتنمية والتنمية المحلية.

تمهيد: 8

المبحث الاول: مدخل الى التنمية..... 8

المطلب الأول: مفهوم التنمية وعناصرها. 8

المطلب الثاني: أبعاد التنمية 14

المطلب الثالث: مقومات التنمية..... 17

المطلب الرابع: مستويات التنمية 19

المبحث الثاني: التنمية المحلية 21

المطلب الأول: تعاريف التنمية المحلية..... 22

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية 23

المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية وأهدافها..... 26

خاتمة الفصل: 31

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر.

تمهيد: 33

المبحث الأول: تعريف بميدان الدراسة 33

المطلب الأول: تعريف بولاية مستغانم. 33

المطلبالثاني: التعريفببلديةسيديلخضر 34

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر:..... 40

تمهيد: 40

المطلب الأول: نفقات التجهيز العمومي 40

المطلب الثاني: واقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر 41

المخطط البلدي للتنمية PCD: 41

خلاصة: 49

الخاتمةالعامة..... 51

المراجع..... 55

الملاحق:..... 60

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**خريطة لولاية مستغانم**	42
02	**خريطة لبلدية سيدي لخضر**	44
03	**مخطط يوضح نسبة المشاريع المخطط البلدي للتنمية لبلدية سيدي لخضر**	56

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**مجموع المبالغ المرصودة لسنوات 2016-2018**	52
02	**مشاريع سنة 2016**	55
03	**مشاريع سنة 2017**	56
04	**مشاريع سنة 2018**	57
05	**مشاريع سنة 2019**	58
06	**مشاريع سنة 2020**	59
07	**PSD : PLAN DE SECTEUR POUR LE DEVLOPEMENT المخطط القطاعي للتنمية**	
08	**PCD : PLAN DE COMMUNE POUR LE DEVLOPEMENT المخطط البلدي للتنمية**	

المقدمة

المقدمة

تمهيد

- يشغل موضوع التنمية المحلية اهتمام الدولومختلفالمنظمات المهتمة بالأمر، ذلك أن الهدف الرئيسي هو الانتقال بالمجتمع والفرد المحلي من حالة التخلف إلى التقدم والارتقاء نحو الأفضل، من خلال تلبية الاحتياجات لأساسية للسكان كأولوية ثم البحث عن إبراز مختلف الإمكانيات المحلية المتوفرة وتوظيفها بشكل أفضل مما يساهم في تحقيق التقدم والسير في طريق النمو.

وباعتبار أن التنمية المحلية ركيزة للتنمية الوطنية الشاملة من خلال استهدافها لمختلف المناطق ومحاولة خلق التوازن فإن الأمر يتطلب مشاركة جهود العديد من الفاعلين والمؤثرين على المستوى المحلي متمثلة في الهيئات المحلية وبمساندة من المشاركة الشعبية للمواطنين من جهة، وعلى المستوى المركزي من خلال جهود الهيئات الحكومية منجهة أخرى.

وتعتبر الجماعات المحلية في بلادنا والمتمثلة في البلدية والولاية شريكا للسلطة المركزية في التنمية المحلية فلا يمكن لهاته الأخيرة أن تقوم لوحدها بتسيير وتنفيذ مختلف الأنشطة والبرامج التنموية، كما لا يمكن لهاته الشراكة أن تنجح دون توفر مجموعة من الوسائل المالية والبرامج التي تمكن عند توظيفاتها من تحقيق تقدم ملموس على ارض الواقع، لهذا فقد توفرت لدى الجماعات المحلية مجموعة من الآليات لتمكينها من المساهمة في التنمية المحلية وإبراز لدورها التنموي، وعلى الرغم من تعدد مصدر التمويل لهذه الآليات إلا أن الهدف الرئيسي لها هو تنمية المجتمعات المحلية.

ومع تطور مفهوم ومجال التنمية خلال العقود الأخيرة، ظهر إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، التنمية البشرية، التنمية الإنسانية، التنمية المستديمة وبرزت عدة مفاهيم تعنى بتحديد نطاق التنمية، من قبيل التنمية (القطرية الوطنية)، و(الجهوية الإقليمية)، والتنمية المحلية، هذه الأخيرة لم تطرح إلا مع بداية الثمانينيات، حيث توجهت التنمية إلى أن تكون داخلية ذاتية تساهم فيها جميع فئات المجتمع، وتستجيب إلى ما يحتاج إليه السكان، فضلا عن ضرورة إحياء مراكز محلية تستغل استغلالا أمثل الموارد الطبيعية والبشرية المحلية.

المقدمة

لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيقالتنمية، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية، مما يستوجب تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمعات المحلية.

وتعتبر البرامج القطاعية غير ممركزة **(PCD)**، والمخططات التنمية البلدية (PCD) إحدى هذه الآليات، فهي نفقات متعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة والتي تكون موضوع مقررات يتخذها الوالي، وهي عبارة عن ترجمة لنفقات برامج التجهيز التي اعتمدتها الدولة من خلال مختلف المخططات والبرامج التنموية كالمخطط الرباعي الثاني **(1977-1974)**، المخطط الخماسي الأول **(1980-1984)**، والمخطط الخماسي الثاني **(1989-1985)**.

-إن الوصول إلى تحقيق الأهداف يكون من خلال توفر العنصر المالي، والذي تحوزه الدولة بشكل كبير وتستعمله في نجاح المخططات والبرامج التنموية على مستوى الولايات والبلديات، فمرافقة الدولة للمقترحات والمتطلبات التنموية للجماعات المحلية من خلال توفير الدعم المالي يعتبر عامل مهم جدا في نجاح العملية التنموية وفي نجاح الآلتين السابقتين نظرا لعدم قدرة الأخيرة على مواجهة حاجيات السكان المتزايدة من مواردها الخاصة فقط.

-وإذا كانت نفقات الآليتين السابقتين مقيدة ومدونة في الميزانية العامة للدولة، فإن آليتي التمويل الذاتي

L'autofinancement(الاقتطاع) وكذا صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية يقيدان في قسم التجهيز والاستثمار لميزانية الجماعات المحلية لكل من البلدية، الولاية، فالآلية الأولى تعتمد أساسا على المصادر الذاتية للجماعات المحلية، أهمها المداخل وبيع ممتلكاتها العقارية والمنقولة...الخ، في حين أن آلية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تعتمد على المبالغ المالية التي مصدرها هذا الصندوق حيث يقيد جزء معتبر منها في قسم التجهيز للميزانية المحلية، وتساهم المشاريع والبرامج المسجلة من خلال هاتين الآلتين في تغطية العجز المسجل في بعض المجالات وفي مختلف المناطق.

المقدمة

أولا: الإشكالية.

ما هو واقع التنمية المحلية بولاية مستغانم بالتطبيق على بلدية سيدي لخضرلفترةمابين 2016-2020؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي يمكن تفكيكه إلى أسئلة فرعية.

-ما مفهوم التنمية وما أبعادها ومستوياتها ؟

- ما خصائص التنمية المحلية وما أهدافها؟

-فيما يتمثل دور مخطط (PCD) في تحقيق التنمية المحلية؟

-هل تتوفر بلدية سيدي لخضر على الإمكانات المادية والبشرية التي تؤهلها لتحقيق أهداف التنمية المحلية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: تعتبر مسألة التنمية من المهام الأساسية للبلدية كونها تقوم بتلبية الاحتياجات للمواطن المحلي والاستجابة لمتطلباته.

الفرضية الثانية: تساهم التنمية في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر أساسا من خلال تحقيق التنمية المحلية ما يجعل البلدية تتحمل مسؤولية أكبر من الصلاحيات المفوضة لها في تلبية حاجات سكانها.

الفرضية الثالثة: كلما كان المخطط البلدي التنموي لبلدية سيدي لخضر مستغل لإمكانيات المتاحة ويستفيد من البرامج التنموية الوطنية يتماشى مع معايير البيئة كلما كانت الفرص الاقتصادية والاجتماعية للأجيال المحاضرة والمستقبلية متاحة.

-أهمية البحث:

إن مواجهة المتطلبات الأساسية للفرد المحلي و المجتمع والرقي به نحو الأفضل مسؤولية الجميع، ولأن التنمية المحليةتعتبر ركيزة من ركائز التنمية الوطنية الشاملة والمتوازنة كان لزاما على الدول أن تتوفر على خطة للتنمية مدروسة الأهداف والنتائج من اجل معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية

والوطنية، ولا يمكن لهذه الخطط أن تنجح دون استغلال للموارد البشرية والإمكانيات المتاحة وتحديد لمسؤوليات وأدوار المشاركين في التنمية وفي مختلف المستويات، بالإضافة إلى استخدام لأساليب والوسائل والأدوات الممكنة في تحقيق الهدف، لهذا نجد اهتمام كبير من طرف الدول لابتكار الأساليب والحلول التي تساعدها في إحداث تغييرات نحو الأفضل تماشيا والإمكانيات المتوفرة، فالوصول إلى تحديد الإستراتيجية التنموية السليمة للدول له دور كبير في الرقي بالمجتمعات، والجزائر كغيرها من البلدان فهي منذ استقلالها بحثت عن السبل المثلي للوصول إلى تنمية لمختلف المناطق معتمدة في ذلك على برامج ومجهودات الحكومة.

تعد هذه الدارسة مساهمة متواضعة للفت أنضار المسئولين والأعضاء المنتخبين على بلدية سيدي لخضر من أجل تقديم تصورات واستراتيجيات ومخططات بلدية فاعلة لتجاوز مشاكل الحاضر ورفع التحدي لتحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية.

-أهداف البحث:

بهدف هذا البحث في الوصول إلى تحقيق بعض الأهداف التالية:

- تحديد الإطار القانوني والسياسي والاقتصادي للنظام المحلي ومؤسساته في الجزائر ودوره في تجسيد التنمية المحلية.
- التعرف علىمدى مساهمة وقدرة بلدية سبدي لخضر على تحقيق أهداف التنمية المحلية.
- الوقوف على مفهوم التنمية الوطنية والقومية محليا.
- معرفة واقع التنمية المحلية بالولاية مستغانم وبلدية سيدي لخضر موضوع الدراسة.
- معرفة واقع اهتمام وتسيير وتنفيذمخطط(PCD) في ولاية مستغانم وبلدية سيدي لخضر موضوع الدراسة.
- محاولة معرفة مختلف البرامج التنموية والمخططات التي تعمل الدولة على توظيفها.
- تحليل السلوك الإداري والتنموي للفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية، وطبيعة العلاقات بين البلدية والسلطة المركزية.

-دوافع اختيار الموضوع:

-إن الدوافع التي جعلتنا نختار دراسة موضوع التنمية المحلية في ولاية مستغانم وبالخصوص بلدية سيدي لخضر تنقسم إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية وهي كالآتي:

أ. **الأسباب الذاتية:**تتمثل في الرغبة الشخصية في التعرف على الموضوع في مختلف الجوانب والاطلاع على التنمية المحلية على المستوى المحلي في الجزائر، هذا بالإضافة إلى كون الموضوع المتعلق بالتنمية المحلية على مستوى بلدية سيدي لخضر بشكل خاص لا يزال موضوعا بكرا حيث لم يحظى لحد الساعة بدراسة أكاديمية تراعي الخصوصيات الجغرافية والمؤهلات الإقليمية.

كما أن معرفتنا العميقة لهذه البلدية وانتمائنا الشخصي إليها ورغبتنا في معرفة الكثير عن بنية مجالها الجغرافي وأحوال سكانها جعلتنا نتقدم في محاولة متواضعة هي الأولى من نوعها على دراستها سعيا منا في تشخيص واقع التنمية المحلية بهذه البلدية والمجهودات التي قامت بها.

ب. **الأسباب الموضوعية:**تكمن في معرفة واقع التنمية المحلية في ولاية مستغانم وبلدية سيدي لخضر ودور الأطراف الفاعلة في بلورة هذا الموضوع، وكذا السياسات والمخططات التي تخدم التنمية المحلية، وكذلك الميول

للتعرف على التحديات والمشكلات والإيمان بإمكانية الإصلاح في هذا المجال.

-منهج البحث:

فيما يخص الدراسات السابقة حول الموضوع هناك العديد من الدراسات التي أولت الاهتمام بالموضوعواختبار صحة الفرضيات من خلال الآراء المستجوبة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث، كما انه يساعد في التحليل والتفسير والمقارنة والتقييم للظاهرة المراد دراستها من خلال وصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا وكميا، وقد تمت الاستعانة للوصول إلى هدفنا بمجموعة من أدوات جمع البيانات كتلك الموجودة في الكتب العلمية، الأطروحات الجامعية، مداخلات الملتقيات الوطنية والدولية، التقارير والمجلات العلمية، القوانين والمراسيم، وكذا شبكة الأنترنيت، بالإضافة إلى تلك الموجودة في الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، العينة.

-حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** خصصت هذه الدراسة لتبيان ما مدى مساهمة وقدرة بلدية سبدي لخضر على تحقيقأهداف التنمية المحلية وتدخل هذه الدراسة أساسا ضمن ميدان التسيير العمومي.
- **الحدود المكانيـة:**دراسة حالة بلدية سيدي لخضر.
- **الحدود الزمنية:** دراسة وتحليل نتائج المخططات البلدية للتنمية للفترةمابين 2016-2020.

-هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين،كل فصل ضم مبحثين،وهذا على النحو الآتي :

-الفصل الأول: الجانب النظري.

واشتمل على مبحثين، حيث خصص المبحث الأول للتنمية من خلال التطرق إلى مفهوم التنمية، عناصرها، أبعادها، و المقومات التي تجعل التنمية أكثر فعالية، بالإضافة إلى المستويات المشكلة لها، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى التنمية المحلية والذي هو عنصر مهم في بحثنا من خلال معرفة المبادئ والاستراتيجيات التي تقومعليها، بالإضافة إلى خصائصها وكذلك الأهداف، ولأن التنمية المحلية هي هدف المجتمعات المحلية وهي المعنية بها، وباعتبار أنه من عوامل نجاحها تفعيل المشاركة الشعبية التي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم.

-الفصل الثاني:الدراسة الميدانية

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية والتنمية المحلية، التي يتم المشاركة بها في تحقيق أهداف التنمية المحلية، سيتم في هذا الفصل إسقاط ما جاء في الجانب النظري على عينة الدراسة (بلدية سيدي لخضر). حيث قسم هذا القسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه التعريف بميدان الدراسة من خلال التطرق إلى الى التقسيم الإداري، والموقع والخصائص الجغرافية لهما وكذا السكان، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر(PCD) .

بالإضافة لمقدمة وخاتمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية والتنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية والتنمية المحلية.

تمهيد:

موضوع التنمية من المواضيع الهامة في دول العالم وهو تحدي بالنسبة للعدد الكبير منها من اجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للعنصر البشري، لذا فهي تحاول دوما استكشاف الإمكانيات المتوفرة لها واستغلالها في العملية التنموية.

ولأجل ذلك فإن الاهتمام بالتنمية يجب ان ينصب على جميع المستويات خاصة منها الوطنية والمحلية، و هاتهاالأخيرة إن نجحت فسيكون لها دور كبير في تحقيق اهداف المجتمعات المحلية و التي تطمح دوما نحو الأفضل، وباعتبار أن التنمية المحلية ترتكز على المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، ولأن أفراد المجتمعات المحلية هي المعنية بالتنمية و تطمع الى تحسين ظروفها، بالإضافة الى توفرها على إمكانيات مادية وبشرية اصبحت تشتغل ولكن بطريقة عشوائية وغير منظمة، فإنه زاد الاهتمام والوعي على المستوى المحلي والدولي في السنوات الاخيرة بأهمية المشاركة الشعبية للمواطنين في تنمية، مجتمعاتهم، ولهذا فإن تقسيم الفصل الأول كان كالتالي:

- **المبحث الاول:** مدخل إلى التنمية.
- **المبحث الثاني** : التنمية المحلية.

المبحث الاول: مدخل الى التنمية.

شهد موضوع التنمية بصفة عامة اهتمام كثير من الدول والشعوب والمنظمات عبر الفترات الزمنية المتوالية، ولهذا فإننا نجدها تعمل على حشد الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة وكذا التكنولوجية من اجل تحسين الأوضاعالاقتصادية والاجتماعية للأفراد المجتمعات، وكذا تقليص الهوة بينها وبين باقي الدول الاخرى، ومن اجل أخذ نظرة على الموضوع يتطلب منا الأمر تحديد مفهوم التنمية وكذا عناصرها، ابعادها، والمقومات التي تجعلها أكثر فعالية،بالإضافة الى معرفة مستوياتها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وعناصرها.

تعددت مفاهيم التنمية واختلفت وجهات النظر فيها باختلاف المفكرين والعارفين، وهو ما أدى إلى ظهور عديدالآراء والمفاهيم المتعلقة غير أن الشيء المشترك وبالرغم من كل هذا الاختلاف هو السعي نحو

تغيير حياة الانسانوالانتقال به نحو وضع أفضل ولو تعلق الأمر بجانب واحد سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو غير ذلك.

الفرع الأول: مفهوم التنمية.

مرالفكر التنموي بتحولات عديدة انتقلت فيها تصورات وأفكار التنمية من مفهوم إلى أخر، متأثرا بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما أدى إلى صياغات عديدة لمفهوم التنمية ترتكز على جوانب وعوامل ومشاكل مختلفة وتهتم بمسائل مختلفة، وعليه فمفهوم التنمية معقد وتتشابك فيه جوانب وعلاقات عديدة، لذا أدى هذا الأمر إلى وجود عديد المصطلحات ذات الصلة بالتنمية، ووجد من بعض المهتمين بالموضوع من يأخذ بها ويعتبرها بنفس المعنى على عكس البعض، ومن المصطلحات الشائعة في مجال التنمية نذكر أهمها فيما يلي:

1- التخلف Backwardness: برز مصطلح التخلف بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مع حصول عدد كبير من البلدان المستعمرة على الاستقلال، وذاع استعماله وكثرت الكتابات حول ابتداء من خمسينيات القرن العشرين وتجمعت خلال فترة قصيرة آلاف المقالات والأبحاث حول موضوع التخلف، ذاهبة في كل اتجاه ومنطلقة من محطات مختلفة ومنظورات متنوعة لدرجة صار يصعب معها تعريف هذا المفهوم وتوضيح نظرياته [1]

وتشير العديد من الكتابات والتي تركز على ضرورة الاهتمام بعامل وحيد لتحقيق التنمية ومناهضة التخلف، وكان العامل الاقتصادي هو القاسم المشترك دائما، حيث أكدت العديد من هذه الدراسات في هذا العالم اقتصادية في المقام الأول، ولو أمكن التدخل بصورة ايجابية في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول المتخلفة فإنه يمكن حل مشكلاتها جميعا [2]

ومن منطلق انه لا يمكن حصر التخلف في الجانب الاقتصادي فقط بل إنه يمس مختلف الجوانب الأخرى المرتبطة، بالمجتمع، السياسية منها والاجتماعية والثقافية والمعرفية والدينية والمادية والنفسية

[1]– مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها– مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017 ص 56.

[2]– محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية–مصر،2006 ص 18.

والصحية وغيرها، وبالتالي فإنالتخلف تعبير عن حالة التدهور العام والركود الشامل في كل هذه الجوانب، حيث نجد من خصائصه ما يلي[1]:

- انخفاض مستوى الدخل.
- ارتفاع نسبة الأمية وضعف المستوى التعليمي.
- سوء مستوى التغذية.
- انخفاض المستوى الصحي.

وهذه الخصائص متفاعلة ومتداخلة معا وتشكل بدورها حلقة مفرغة للفقر.

2- **التطوير Development**: ويعني إجراء تعديلات كلية أوجزئية في مجال من المجالات المجتمعية أو المعنوية بحيث يتم الانتقال أو التغيير من وضع لآخر أفضل منه، وبالتالي فإن التطوير يعني التقدم أي التحسين الكمي والنوعي في مجال أو أكثر من المجالات المجتمعية وعلى المستويات الكلية أو الجزئية ويشمل التطوير أو التقدم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والادارية وغيرها، كما يكون التطوير على المستوى الكلي للمجتمع أو على مستوى منظمة أو قطاع محدد[2]

3- **التطور Evolution**: ويتضمن وصفا لحالة الانتقال من وضع لآخر وفقا لتسلسل مرحلي (موضوعي) وزمني، ويعتبر التطور مفهوما محايدا ذا المعنى لأنه يشمل تسجيلا للوقائع ومجريات الأحداث ويبين كيفية حدوثهاوما يتصل من ظروف ومقاييس كمية ونوعية وغيرها. وقد يشمل مفهوم التطور الحياة الفردية أو العامة جزئيا أوكليا، أي أن مفهوم التطور هو عبارة عن وصف للأشياء أو الناس على خطى الزمان والمكان.

4- **التحديث والحداثة** Modern And Modernization: ويعني مواكبة التطورات والمستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمعايير السائدة في أي مجال من المجالات في فترة زمنية معينة. ويميل مفهوم التحديث إلى جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية (تجهيزات تكنولوجية، سلع وأنماط

[1] –مدحت ابو النصر، ياسين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 66

[2]–عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت طبعة الأولى 2014 ص17.

استهلاكية ...الخ) وهو لا يشير في الحقيقة الى تنمية[1]، لذا لا يمكن الحكم على عن الحداثة بالنجاح أو الفشل أو اعتبارها ايجابية او سلبية لأن الأمر مجرد محاولة لمسايرة العصرنة كما انه مرتبط بالعنصر الزمني لأن ما يعبر عن الحداثة اليوم قد يصبح غير ذلك في الغد.

5- النمو الاقتصادي EconomicGrowth: تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك .فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها و تحقيق أقصى معدلات الأرباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن "النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ProductDomesticGross ،(GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي GNI) Gross National Innomé)، والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي" [2]

ويعرف سيمون كوزنتس (S. Kuznets) النمو الاقتصادي للدولة بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرضتوليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الامر اليها" [3]

ويميل هذا المصطلح إلى حصر مفهوم التنمية في الجانب الاقتصادي بدرجة كبيرة جدا دون الاهتمام بالجوانب الأخرى والتي تؤثر في التنمية ايضا، ومن أهم مظاهر النمو الاقتصادي التي يمكن ان نجدها، هي:

- زيادة في قيمة الدخل القومي وكذا الفردي.
- توفر السلع والخدمات المتنوعة بأسعار مقبولة وبكميات وفيرة.

---

[1] -- عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية ،بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2014 ، ص 17

[2]- سيد احمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية- دراسة تحليلية وقياسية-، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان الجزائر 2012-2013 ص 17

[3]- -محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة 2009، ص 05 - الجزائر، 2008.

- انخفاض معدلات البطالة ومعدلات التضخم.
- تطوير التكنولوجيا وزيادة البحوث من اجل استخدامها في النمو الاقتصادي، ويجب ان يصاحبها وجود تعديلات مؤسسية واجتماعية وثقافية ...الخ.
- تحقيق معدلات مرتفعة في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع.

إن النمو الاقتصادي والذي يصاحبه زيادة في متوسط الدخل الفردي لا يمكن ان يعبر بشكل عن حدوث تنمية، لذا فإن التنمية أشمل وأكبر من ذلك، لأنه يمكن الوصول الى نمو اقتصادي سريع بينما يوجد هناك تباطؤ أو انعدام في عملية التنمية لعدة أسباب.

ومن اللافت للنظر أن تحليل مفهوم النمو ذاته، كما تم تعريفه، واستخدم من الناحية النظرية والرسمية على مدى السنوات الثلاثين الماضية يكشف عن عدم كفاءته الأساسية في تأسيس سياسة اقتصادية تجاه الدول النامية أو تطبيقها [1]

6- التنمية الشاملةComprehensive Development: يعتبر مفهوم التنمية الشاملة أكثر قبولا من المفاهيم الأخرى لأنه أكثر توازنا وواقعية حيث أنه ينظر إلى التنمية كنظام شامل لكافة الجوانب المجتمعية ولا تعالج جانبا وحدا فقط في المجتمع مثل المفاهيم الأخرى، والتي معظمها حصرت العملية التنموية في جانب الاقتصادي وأهملت الجوانب الأخرى.

وتوجد بعض الكتابات التي تنظر الى التنمية الشاملة على أساس أنها الجمع بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية بحيث أن كل منهما شرط لتحقيق الآخر[1]، وهو ما أدى بالباحثين لتقديم تعريف يضم المساواة والتحول الاجتماعي Equality and Social Change جنبا الى جنب مع النمو الاقتصادي و طرح شعار إعادة التوزيع مع النمو، فعرفها سيزر بأنها عملية التخفيف من الفقر و الفوارق و البطالة" كما عرفها كلارك بأنها عملية تغيير تمكن الشعب من الأخذ بزمام مصيره و تحقيق غايته بتطوير البنية الأساسية و تحقيق النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية و تخفيف وطأة الفقر" [2]

---

[1]–Stéphanie Treillet, L'économie du développement de Bandoeng à la mondialisation, Armand Colin, paris–France,2eme édition, 2008, p 9.

[2]–حنان عبد القادر م00000000حمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية "دراسة مقارنة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة – مصر، 2016 ص 98

وحقيقة ان مفهوم التنمية الشاملة يتضمن كافة الجوانب كنظام معقد ومفتوح ومتكامل وديناميكي، أيان التنمية الشاملة هي عملية الانتقال من مرحلة لأخرى أكثر تقدما من مختلف الجوانب الاقتصاديةوالاجتماعية والسياسية والإدارية والعلمية والثقافية والتكنولوجية والبيئية ويعطي مفهوم التنمية الشاملة اهتماما متوازنا لكافة جوانب التنمية المجتمعية وأبعادها المادية والمعنوية[1]

إن التعرف على مفهوم التنمية الشاملة يمكن أن يغنينا عن إعطاء مفهوم آخر للتنمية، لأنه كما اشرنا هو المفهوم الواقعي والمقبول الذي يمكن أن يطلق على التنمية فعندما نتكلم عن التنمية فإننا نقصد الشمولية، وهو ما ذهباليه كل من علي خرابشة والدكتور محمد محمود ذنيبات من خلال اعتبار التنمية على ":جهد شامل ومتكامليهدف الى تحقيق نقلة نوعية وتغيير في مختلف نواحي الحياة"[2]، كما عرفها د. الكردي: هدف عام وشاملللعملية ديناميكية تحدث في وتتجلى مظاهرها في تلك السلسة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيبمكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية للوصول الى اقصىاستغلال ممكنبهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من افراد المجتمع[3].

الفرع الثاني: عناصر التنمية:

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنمية تحتوي على مجموعة من العناصر، أهمها:

- الشمولية: فهي جهد شامل يهدف إلى التغيير في إطار متكامل في جميع الأنشطة، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية.... الخ دون الاقتصار على جانب واحد فقط، لأن الهدف هو استغلال جميع الفرص في مختلف المجالات بما يخدم بعضها البعض وفي نظام متكامل كي يستفيد منها المجتمع جمعيا.
- الاستمرارية: التنمية ذات طبيعة استمرارية حيث أن المجتمع يحتاج دوما إلى طلبات مستمرة وبالتالي فيجب تلبية هذه الحاجات والطلبات بشكل أمثل في مختلف الأوقات، وهذا لا يعني

[1] –نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 36

[2]–جمال زيدان، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 15

[3]–منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية– مصر، 2003، ص 23

التبذير في توفير الحاجات بل يجب أن يراعى الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة والحفاظ أيضا على البيئة حتى تكون هناك تنمية دائمة ومستمرة يستفيد منها مختلف الأجيال وتضمن توفير حاجياتهم ورعاية حقوقهم.

- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية. المتاحة لأكبر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود[1].
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
- ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها.
- تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة: سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية، وسوء المسكن وازدحامه.
- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

المطلب الثاني:أبعاد التنمية.

إن الوصول إلى مستويات مهمة في التنمية طموح كل شعوب الدول النامية التي تسعى الى تحقيق تطلعات شعوبها من خلال تدارك التأخر الفادح في مختلف المجالات مقارنة بالدول المتقدمة، وعليه فإنه يتضح أن للتنمية أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تهم الفرد والمجتمع، ونوضحها فيما يلي:

[1]–محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 15

1- **البعد الاقتصادي:** يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها، الذي يعني الزيادة في الحجم السلعي والخدماتي، وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية والمالية وحتى التجارية وغيرها. بمعدل نمو أكبر من حجم السكان والتنمية الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج والهيكل الاقتصادي للمجتمع، بمعنى الزيادة والتوسيع في الإنتاج والسلع والخدمات، وتشجيع حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية[1]

- ويعتبر هذا البعد طموح الكثير من الدول خاصة النامية منها، لأنها تعتقد أنه هو المحرك الفعلي لجميع الأنشطة والجوانب الأخرى للتنمية وبسببه يوجد هناك فجوة بينها وبين الدول المتقدمة لذا فإن معظم هذه الدول تركز على هذا الجانب كثيرا وترسم له السياسات والخطط من اجل النهوض بمجتمعاتها.

2- **البعد الاجتماعيي:** إن البعد الاجتماعي للتنمية لا يمكن إهماله بتاتا ولا يمكن ان نقول أننا نطمح إلى تنمية من دونه لأن جوهره هو الإنسان، وبالتالي فيجب الاهتمام بتوفير الخدمات الانتاجية والاجتماعية له وزيادة تكوينه وتدريبه وتأهيل مهاراته ليكون عنصرا فعالا في التنمية ومشاركا فيها من خلال تهيئة كل الظروف التي تسمح لهبالمشاركة وإبراز قدراته وفرض ذاته، ولا يتأتى هذا إلا بتغيير النظام أو البناء الاجتماعي للدولة ومختلف الهياكل الاجتماعية لها، والعمل على ما يسمح بالتقليل من البطالة والفوارق في الدخل والقضاء على الفقر المتقع والعدالة في توزيع الثروات، وهو ما يؤدي في الأخير إلى تماسك المجتمع وترابطه وزيادة فرص التضامن بين مختلف مكوناته مما يكون نسيج اجتماعي ناجح وقوي للدولة أساسه المساواة والعدالة ونبذ العنصرية.

3- **البعد السياسي:** يرتكز البعد السياسي للتنمية على العلاقات والنظم والسياسية وكذا تدعيم البناء السياسي وتقويته والزيادة في ترابطه وتماسكه في اتجاه متبادل بين الدولة المجتمع،

بحيث يجب العمل على تكوين الثقافة السياسية واستمرارها ورسوخها لدى المجتمعات من خلال ضمان الحرية و الديمقراطية والتعددية، ويتأتى هذا من خلال مشاركة أعضاء المجتمع في النشاط السياسي وضمان حق الاقتراع لأكبر عدد ممكن من الأفراد وتوفير إمكانيات تأثيرهم في اتخاذ القرارات عن طريق إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة مع تغيير بناء التمثيل السياسي كلما أمكن ذلك لتحقيق هذه الأغراض

[1] -الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص 05

وغير ذلك من عمليات وجوانب المشاركة الديمقراطية [1]، وهو ما يؤدي الى الرضى و القبول الشعبي وزيادة التفاعل مع هذا النشاط و البناء السياسي الذي سيكون مستقرا ومؤثرا في الجوانب الأخرى للتنمية بفعل تشريعاته وقوانينه الثابتة والمبنية على يقين و أسس متينة.

4- **البعد الثقافي:** لا يجب أن يترك الجانب الثقافي عرضة للتغيرات التلقائية وانما يجب أن تكون هناك استراتيجية منظمة هدفها تطوير الإنسان فكريا وخلقيا وروحيا واعداده اعدادا متكاملا من اجل تحقيق تنميته وتنمية مجتمعه والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الأنظمة التربوية قطريا وقوميا تطورا يقوم على التخطيط العلمي السليم الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ويقدم العلاج بطرق علمية صحيحة تستند على إجراءات البحوث والدراسات والمشاركة الواسعة للمعنيين على كافة المستويات مع إتاحة الفرصة للقدرات الفردية [2]، وتلعب الثقافة جانبا مهما في الرقي بمستوى الفرد والتأثير على أفكاره وتصوراته وإبداعاته وبالتالي الوصول إلى التأثير حتى في الجانب النفسي وتنميته لأنه مكمل للجانب الثقافي، وكلما وفقت المجتمعات في هذا الجانب كان ذلك عاملا إيجابيا لتنميتها.

5- **البعد الجديد للتنمية:** على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول والمجتمعات سابقا في أن تكون التنمية شاملة وذات أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود بعد آخر بسبب التغيرات الكثيرة التي حدثت حيث أن التنافس الكبير في رفع معدلات النمو في الدول الصناعية خاصة، أدى الى استغلال كل الثروات الممكنة واستعمال كل الطرق المتوفرة خاصة من خلال تطوير التكنولوجيات وغيرها.

[1]-حنان عبد القادر محمد خليفة، مرجع سابق، ص 128

[2]-نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 102

المطلب الثالث: مقومات التنمية.

حتى تكون التنمية فعالة يجب أن تتوفر مجموعة كبيرة ومترابطة من المقومات وأهمها ما يلي:

- **التخطيط التنموي الشامل:** والذي يقصد به مجموعة الاجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشرعة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أوعدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقاءه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود [1]، فالتخطيط المنظم والمدروس يعمل على الوصول إلى الأهداف بدقة أكبر خاصة من خلال تنظيم الجهود و تحديد مسؤوليات المتدخلين في العمل التنموي ومرافقتها.
- **التعليم:** تشير الأدبيات الفنية والاقتصادية الى التوسع العالمي في العلوم ودوره في التنمية الاقتصادية–التكنولوجية المحلية، وتقليديا هيمن نهجان على الدور التقني والاقتصادي للعلم في التنمية، الأول يعتبر العلم كمحدد للتحديثالمجتمعي الشامل (نظرية الحداثة)، في حين أن الثاني يعتبر العلم كأداة للسيطرة (مدرسة التبعية)، وبفضل ظهور نماذجأكثر تفصيلاً عن دور العلم في التنمية، ظهر تمثيل أكثر دقة، حيث تفترض النماذج أن العلم هو مؤسسة عالمية تلعب دوراً متزايد الأهمية في جميع مجتمعات العالم تقريبا [2]. ويؤثر التعليم بشكل مهم في التنمية خاصة في شقها الاقتصادي حيث تحتاج الى العمالة الفنية الماهرة التي تحسن توظيف المعلومات والتكنولوجيا وادوات الانتاج الحديثة، وكلما زاد استخدام العلم والتكنولوجيا والأبحاث في التنمية كلما أدى ذلك إلى

[1]–عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 21

[2]– Bo Göransson, Claes Brundenius, L'université en transition " L'évolution de son rôle et des défis à relever"Centre de recherches pour le développement international, Ottawa – Canada , 2012, p 5–6

نجاح التنمية بشكل أفضل خاصة في وقتنا الراهن أين نجد تفاوت كبير بين الدول في التنمية بفعل الاختلاف في توظيف العلوم والأبحاث.

- **الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي:** يلعب الاستقرار العام دورا مهما في العملية التنموية فكلما توفر مناخ خال من الصراعات السياسية والأمنية وثابت في قراراته الاقتصادية كلما شجع على توظيف رؤوس الأموال المحلية واستقطاب رؤوس أموال أجنبية واستثمارات نوعية تنقل معها التكنولوجيا وأساليب الابتكار والإنتاج المستحدثة مما يؤدي إلى حسن تدبير واستغلال للموارد المتاحة وزيادة فرص التشغيل وتحسن مداخيل الدولة.
- **إدارة التنمية:** تحتاج التنمية الى إدارة فعالة على المستويين المركزي والمحلي تعمل وفقا لمعايير كفاءة وأساليب تسيير متطورة ولا ينجح هذا الأمر إلا بتوفر عنصر التنظيم بين مختلف مستويات الإدارة من خلال توزيع المهام والمسؤوليات وتفعيل الاتصالات، وكذا توفر من الشروط أهمها[1]
  - قدرات الملائمة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية.
  - المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة والقدرة على استيعابها وتوظيفها.
  - القدرة على تنمية المجتمع.
  - الإلمام بطرق الإدارة الحديثة والاستعداد والقدرة على تطبيقها.

إن نجاح الهيكل التنظيمي في إدارة التنمية بطرق ووسائل حديثة وشفافة له الأثر البارز في نجاح التنمية عند مختلف الدول.

-**الانفتاح والتعاون الإيجابي:** بين الدول المختلفة في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما[2]فلا يمكن البقاء في عزلة دون البحث عن فرص التكامل والاندماج، والملاحظ أن معظم الدول التي انضمت إلى تكتلات اقليمية ودولية وفرت فرص أكبر لعرض منتجاتها وبحماية أكبر، كما مكنت مؤسساتها الإنتاجية من التكيف مع أجواء المنافسة الاقتصادية ومجاراتها بالإضافة الى سهولة و حرية تنقل الأشخاص التي ستجد فرص أفضل في توظيف مهاراتها وقدراتها وتحسين مستويات معيشتها.

[1]-جمال زيدان، مرجع سابق، ص 25

[2] – نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 39

– الاعتماد على الإمكانيات والموارد الذاتية للدول والتكيف معها ومحاولة استغلالها بطريقة مثلى في العملية التنمية، كما يجب مراعاة القيم الأساسية للمجتمع وتوجيهها بطريقة ذكية نحو أهداف التنمية.

–محاولة التوفيق والتوازن بين مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية، فلا يمكن إهمال بعض القطاعات والاهتمام بأخرى لأن ذلك يؤثر على جميع الجهود التنموية كما ان معظم القطاعات تتأثر ببعضها البعض.

المطلب الرابع: مستويات التنمية.

تتحدد المستويات الخاصة بالتنمية في المستوى المحلي والمستوى الوطني، كما يوجد من يشير إلى التنمية القومية عندما يتعلق الأمر بالتنمية على مستوى الوطن العربي بأكمله، غير أنه تقل المحاولات في هذا الأمر خاصة وان كل دولة عربية تضع خطتها التنموية بمعزل عن الدول الأخرى.

الفرع الأول: التنمية المحلية.

إن التنمية المحلية تتعلق برفع مستوى الحي والقرية والمدينة في جميع الجوانب من اقتصاد واجتماع وثقافة وتنظيم أمور الحياة، وذلك بالإيعاز إلى السلطات المحلية كي تبحث عن الإمكانات والموارد والطاقات الكامنة وتشجيعها على تحمل مسؤولياتها ضمن خطة وطنية شاملة تعتمد تحقيق التنمية في الدولة، وعليه فالتنمية المحلية ضرورية للأسبابالتالية[1]:

- حفز المواطنين للمشاركة في عملية التنمية
- دعم الإدارة المحلية.
- الاستفادة من اللامركزية.
- بروز إمكانيات التكامل بين المناطق.

إن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية في التنمية الوطنية، كما أن التنمية المحلية لا تتم بالشكل الذي يخدم الهدف المنشود ما لم يكن هناك توزيع للأنشطة المختلفة على كافة مناطق الدولة لمنع ظاهرة الهجرة إلى المدينة، وهذا يقتضي توسيع رقعة الخدمات على كافة مناطق الدولة وأريافها، مما يساعد على تنمية المناطق المختلفة.

[1]–نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 105–106

ولا يمكن للتنمية المحلية أن تساهم في التنمية الوطنية ما لم تكن جزءا من خطة تنموية شاملة للدولة بكاملها وبالتالي فإن بذل الجهود المضاعفة من قبل المواطن الذي يشعر بأنه يسهم في التنمية ستساعد على تدعيم التنمية الشاملة.

الفرع الثاني: التنمية الوطنية.

منذ الخمسينيات تم ولادة علم أو نظام جديد عرف باقتصاديات التنمية لرعاية الدول حديثة الاستقلال، وكان قلق العديد من الاقتصاديين هو تقدير مستويات التنمية، أو بشكل أدق تقدير عدم المساواة في التنمية في مختلف البلدان ومقارنتها، وبالتالي تعددت الخطط والنماذج المختلفة وتشكلت معها وصفات التنمية، غير أن التصنيف الذي يعتبر كمرجع هو الذي يعبر بشكل عام عن حالة التنمية وبالتالي فهناك دول متقدمة، دول نامية، ودول متخلفة [1]، وحتى يمكن للدول المتخلفة عن ركب التنمية تحسين وضعياتها و اللحاق بالدول المتقدمة وجب عليها اعتماد خطة تنموية شاملة من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية الوطنية وهي [2] .

- زيادة الناتج المحلي، وهذه الزيادة تعني الزيادة في الدخل القومي.
- زيادة فرص العمل، لأنها هدف اقتصادي اجتماعي لأن القضاء على البطالة فيه قضاء للكثير من المشاكل الاجتماعية.
- تطوير المناطق المحلية اجتماعيا وتوزيع الأنشطة الاقتصادية على هذه المناطق وفق ما يلائم كلا منها، وتطوير الأرياف لمحاولة الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ترشيد الاستهلاك بحيث يتم تقليل الواردات وتصحيح الميزان التجاري، فإذا ما تم تخفيض الاستهلاك من الكماليات وتخفيض استيرادها فإن وضع الميزان التجاري يميل لصالح الدولة.
- الاهتمام بالأمن الغذائي بحيث يبذل كل قطر قصارى جهده في هذا المجال وذلك من خلال سياسة زراعية ترمي إلى استغلال الأراضي.
- تصنيع الخامات المحلية، وذلك بتأسيس وتطوير صناعات تحويلية قائمة على المواد الخام والمنتوجات الوطنية.

---

[1]– Matouk Belattaf, Economie du dévloppement, Office des publications universitaires, Algérie, 2010, p36.

[2]–نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 106

- الاهتمام بالخدمات حيث أن تعزيز هذا القطاع ضروري لاستمرار عملية التنمية.

الفرع الثالث: التنمية القومية.

يقصد بالتنمية القومية الخطة التي تشمل جميع الوطن العربي، في جميع القطاعات، بهدف رفع مستوى الحياة في الوطن العربي، ورفع معدل الدخل ليصل معدل دخل الفرد في الدول المتقدمة تدريجيا[1].

وقد وضعت الأقطار العربية خططا تنموية كل على انفراد، وبلغت الاستثمارات المستهدفة في هذه الخطط خلال فترة 1970-1980 حوالي 340 مليار دولار، ولكنها ارتفعت إلى الضعف (في تقرير الخطة الخماسية التي تلتها 1981-1985) فوصل إلى 731 مليار دولار، كان نصيب الدول غير النفطية حوالي 150 مليار دولار والباقي للدول النفطية وشبه نفطية وتهدف التنمية العربية إلى:

- القضاء على التبعية السياسية، الاقتصادية والعسكرية.
- تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة.
- زيادة الإنتاج العربي في قطاعات الصناعة، الزراعة والميادين الأخرى لزيادة معدل دخل الفرد وتحقيق الأمن الغذائي.
- إقامة مراكز البحث العلمي والتكنولوجي للاعتماد على الذات.

ويبدوا أن الضعف في التنسيق العربي في المجال التنموي واستمرار القطرية، وغياب الخطة التنموية العربية الموحدة، جعل الوطن العربي ضمن الدول النامية، وزاد من التبعية الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مع أنه كان بإمكانه السير نحو الأمام فيما لو اتفقت أقطاره لوضع خطة تنموية تدفعه إلى مصاف الدول المتقدمة.

المبحث الثاني: التنمية المحلية.

أصبحت المجتمعات المحلية تحظى باهتمام كبير في معظم الدول النامية خاصة، وهذا لما يتوفر لديها من إمكانيات يمكن أن تستغل وتصبح بذلك هذه المجتمعات كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وباعتبار التنمية المحلية هي قاعدة أساسية في التنمية الوطنية فإن الهدف هو تحقيق

[1] – .نفس المرجع ، ص 108

العدالة والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق، وسنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى تعاريف للتنمية المحلية ومحاولة صياغة تعريف لها، بالإضافة إلى التطرق الى المبادئ والاستراتيجيات، والخصائص، ثم معرفة أهدافها.

المطلب الأول: تعاريف التنمية المحلية.

شهد مفهوم التنمية المحلية تطورا ملحوظا واهتماما أكبر وأصبح عملية متعددة الأبعاد والجوانب، هدفها إحداث تغييرات في مختلف المجالات التي تمس الفرد والمجتمع المحلي.

الفرع الأول: تعاريف التنمية المحلية.

اهتم العديد من الباحثين في الموضوع بإعطاء تعريف للتنمية المحلية، وبحكم اختلاف وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للباحثين فإننا نجد العديد من التعاريف المختلفة، والتي من أبرزها:

تعرف على أنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس من المشاركة الايجابية وبناء على مبادرة المجتمع ان أمكن ذلك، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة.تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة[1]

كما عرفت بأنها: " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا " [2] .

ويشير عبد الباسط محمد حسن في تعريفه على أن التنمية المحلية كمدخل تهدف الى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الاحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام[3].

---

[1] –فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 31

[2]–عبد الفتاح علاوي، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر " واقع وآفاق"، جامعة برج بوعريريج – الجزائر، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص 02

[3]–منى جميل سلام، مرجع سابق، ص 23

أما سوسن عثمان فيعرفها على أنها "عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تظافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة".

وعرفت أيضا بأنها:" العمليات التي تتظافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي" [1]

والتنمية المحلية هي عملية تغيير، تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس في سبيل الوصول الى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية [2]

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما، على اعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته أيضا، كما تبنى على استراتيجية العمل من الأسفل، وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية.

إذن فمهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين، الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات.

وزيادة على أن التنمية المحلية هي عملية تفاعلية وتشاركية ومتكاملة، فهي عمل مخطط ومدروس يهدف إلى إحداث تغيرات ايجابية في المجتمع من خلال اكتشاف وإبراز للموارد البشرية والمادية واستغلالها بطريقة مثلى من أجل الوصول إلى تحقيق تقدم للمجتمع في مختلف المجلات، وتحقيق رضى المواطنين من خلال تحقيق العدالة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص.

المطلب الثاني: واستراتيجيات التنمية المحلية.

يمكن أن تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من السياسات والاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، وتنبثق السياسات والاستراتيجيات

[1]–مريم احمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 224 –225

[2]–فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 30

الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية، حيث أنها لا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها. كما أن لكل مجتمع خصوصياته وامكاناته الوفيرة أو المحدودة، وبالتالي لابد من تبني الاستراتيجيات والسياسات التنموية الملائمة للظروف والبيئة المحلية والقومية المترابطة، ويستحسن ألا يتم استيراد استراتيجيات وسياسات تنموية من مجتمعات مختلفة وتطبيقها في مجتمعات أخرى لا تتشابه فيها الظ روف والامكانات ولا تتطابق مع الواقع، وقد اثبتت التجارب فشل العديد منها بحكم الاختلاف الواضح في البيئة المحلية والمجتمع وبالتالي فإن الاستراتيجية المختارة تتوقف على عديد الاعتبارات اهمها [1].

- طبيعة الظروف عند بدأ التنمية من حيث التخلف.
- نوع الحكم السائد ودرجة الاستقرار السياسي ونوعية الإدارة.
- شكل الجهاز الحكومي.
- طبيعة النظام الاقتصادي.
- نوعية التركيب الطبقي.
- حجم المناطق الريفية والحضرية.
- تركيب المجتمع من حيث السكان ومستويات التعليم والصحة والقيم السائدة في المجتمع.
- طبيعة الأهداف المنشودة، فهناك أهداف بعيدة ي راد الوصول إليها في المدى البعيد، وأهداف مرحلية يراد الوصول اليها في المدى القريب.

ومن أهم الاستراتيجيات او السياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية يمكن أن نجد [2] .

1- التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: وهذا من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة وتكليف جهات محلية بتنفيذ هذه الخطط أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وقد تكون مثل هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة عجز الامكانات المحلية وتخلفها العام خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

[1]-منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص 26-27

[2]-نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سابق، ص 157-158

2- **المشاركة المتوازنة:** وتكون هذه المشاركة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم والرقابة المستمرة، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.

3- **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** وقد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية القومية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية، وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا. إن بلورة استراتيجية في عملية التنمية المحلية مهم جدا من أجل وضع مسار تنموي سليم بحيث يمكن التحكم فيه وتقييمه ومراجعته في حالات فشله أو قصوره، وكلما كانت هذه الإستراتيجية أو السياسة نابعة من البيئة المحلية كلما كان ذلك فرصة للنجاح أكثر لأنه يجب مراعاة طبيعة المجتمعات المحلية بناء على العوامل أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية والبيئية.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المحلية وأهدافها.

الفرع الأول: خصائص التنمية: يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية فيما يلي:

1- الشمولية: بمعنى ان التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويجية والعمرانية ...، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار...[1]وهناك العديد من البرامج والمشروعات المتكاملة التي يمكن الاسترشاد بها في العمل على تنمية المجتمع المحلي، وهي[2]:

-برامج تعليمية وتشمل:

- إنشاء فصول لمحو الأمية لتعليم القراءة والكتابة..
- التوسع في إنشاء المدارس الكافية لمراحل التعليم المختلفة.

-برامج اجتماعية وتشمل:

- إنشاء دور الحضانة لرعاية أبناء الأمهات العاملات.
- تشجيع المواطنين على إنشاء المشروعات الاجتماعية بالجهود الذاتية.
- تشجيع المواطنين على الحد من السلوك الاستهلاكي وزيادة الادخار.

-برامج صحية وتشمل:

- تكوين مراكز لتنظيم الأسرة وتنظيم الندوات لتوعية السكان بأهمية تنظيم الأسرة.
- التوسع في إنشاء المستشفيات العامة ومراكز رعاية الأمومة والطفولة.
- التوعية بالعادات الصحية السليمة والنظافة والوقاية من الأمراض.

-برامج ثقافية وتشمل:

- تنظيم الندوات والمحاضرات التي تتناول أسس التربية ومناقشة الأحداث الجارية.
- إنشاء مكتبة عامة لتشجيع المواطنين على الاطلاع والثقافة.

-برامج ترويجية وتشمل:

---

[1]-فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 56

[2]--محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية – مصر، 1999، ص 195-196

- إنشاء نادي يجمع فئات المجتمع على شغل وقت فراغهم بطريقة اجتماعية سليمة.
- تنظيم الرحلات الترفيهية للمواطنين لتقوية العلاقات بينهم.

-برامج عمرانية وتشمل:

- توفير المساكن الصحية المناسبة لأهالي المجتمع.
- توفير مرافق الخدمات العامة كالمياه والصرف الصحي والكهرباء .....الخ.
- تشجيع الشباب على المشاركة في مشروعات الخدمة العامة كتمهيد وشق الطرقات وإنشاء الحدائق ورعايتها وزع الأشجار وحملات النظافة العامة.

2-التوازن: لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفى شرط الشمول، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال ...، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية[1].

كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى، واختلاف الاستراتيجيات والأولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخرى، إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف استراتيجيات التنمية نتيجة لتباين الأنظمة السياسية.

3-التنسيق: إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية.

تسعى التنمية المحلية الى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية [2]، ولقد تعددت تصنيفات أهداف التنمية المحلية

[1]-فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 42

[2]-منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 32

باختلاف وجهات النظر غير أنه يمكن تصنيفها إلى أهداف مادية أو ما تعرف بأهداف الإنجاز وأهداف معنوية مرتبطة بالإنسان أساسا، ويمكن ذكر هذه الأهداف إجمالا في ما يلي:

1-إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب، ولن يتأتى ذلك إلا عند قيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان خاصة من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية .الكبرى[1].

2- تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية: لا تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق الهدف المادي فحسب، بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري ويؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية، لأنها ترتبط بالإنسان من خلال التأثير في سلوكياته وتغييرها نحو الإيجاب، وعليه فإن تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي، ويتأتى ذلك من خلال[2]:

- اكتساب المواطنين الاتجاه الى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركون ويحسون بضررها عليهم، وغير أنهم تقليديا لا يتحركون لحل تلك المشكلات أما إذا اشتركوا في مشروعات للتنمية فإنهم يميلون تدريجا إلى نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات، والسلبية إزاءها، بل يتجهون الى أخذ المبادأة للتصدي لها ومواجهتها.
- ازدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، وبذلك يساعد المواطنون على ايجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة.
- تعود المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية إذ أن مشاركتهم الفعالة من اجل تقدم المجتمع تساعد على الخروج من دائرة السعي من اجل تحقيق مصالحهم فقط، إلى إدراك

[1]–نائل عبد الحفيظ العوامله، مرجع سابق، ص 155

[2]–محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 41–42

العديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع وأن مصالحهم من مصلحة المجتمع.

- تدريب المواطنين على ممارسة التقويم الموضوعي من واقع العمل الميداني، إذ أن المناقشات التي تتم في الاجتماعات واللجان، والمشاركة في تتبع تنفيذ المشروعات وتقويمها يساعد على ممارسة المواطنين للتقويم الذاتي والموضوعي.

3- تقليل التفاوت بين الأفراد: تقليل التفاوت هنا يكون في توزيع الدخول والثروات ونصيب الفرد منها، بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية ، كما يجب التركيز أكثر على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد، والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والمدينة، وهذا من خلال تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص، كما يجب اعطاء دفعة أكثر إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني، وبصفة خاصة للمناطق التي مازالت امكانياتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب، وذلك من اجل توفير مزيد من فرص العمل للشباب. مما يؤدي الى القضاء على الفقر والتخلف وتخفيض معدلات البطالة[1] .

إن الوصول الى التوزيع العادل في أعباء التنمية ومكاسبها يؤدي الى انعكاساتها الايجابية على المناطق بشكل عام وعلى الأفراد المحليين بشكل خاص وهذا ما يخلق مجتمع خال من الطبقية، والتي في حالة وجودها بكثرة ستؤدي بالطبقة الغنية الى تغيير نمطها الاستهلاكي نحو السلع الكمالية، والذي بدوره يتطلب من الدولة توف يرها من خلال صرف موارد اضافية عليها.

إن القضاء على التفاوت في توزيع الدخول والثروات سيؤدي إلى التماسك الاجتماعي، ورفع معدلات الثقة بين الأفراد والحكومة أو ممثليها مما يؤدي إلى احتضان التنمية من طرف الأفراد وتشجيعها والمشاركة فيها ودعمها بالإمكانيات المتوفرة.

[1]–فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 38

4- **–بناء الأساس المادي للتقدم** : إن بناء الأساس المادي هو القاعدة الرئيسية من اجل التنمية فتوفير الهياكل الإنتاجية ضروري من أجل الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي سيؤدي الى دعم الانشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل اقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، وتتطور هذه الأنشطة أكثر من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الانتاجية والخدمية ومساهمتها في تحديث البنيات المتوفرة[1]، وهو ما يؤدي الى تقوية فرص التنمية ونجاحها وتعدد مصادر دخلها وهو ما ينعكس إيجابيا على المستوى المحلي والمستوى القومي.

5- **زيادة الدخل المحلي:** إن استثمار الامكانات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الامكانات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة[2]، يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي أو الوطني، والذي يعتبر مهم جدا في العملية التنموية ومحركها الاساسي، لأنه بناء على تلك المداخيل يمكن برمجة مشاريع تنموية جديدة وتوسيع مشاريع تنموية أخرى، وعليه فزيادة او نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات اللازمة.

6- **الرفع من مستوى المعيشة:**إن الرفع من مستوى المعيشة هدف كل تنمية، ويتم هذا عن طريق تنويع الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي، مما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوى المعيشة، وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوى الخدمات بفك العزلة عن المناطق النائية، ويساهم في دمجها في الاقتصاد الوطني (القومي)[3].

---

[1]–نفس المرجع، ص 39

[2] –نفس المرجع، ص 39

[3]–فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 41

كما أن الاهتمام بتطوير الطاقات والموارد البشرية مهم جدا في الرفع من مستوى المعيشة حيث كلما كانت هذه الموارد مؤهلة كلما سمح ذلك بإيجاد فرص عمل نوعية ترفع من الدخل الفردي لهذه الموارد وبالتالي المساهمة في الرفع من مستوى معيشتها.

خلاصة:

لا يمكن للتنمية أن تولد إلا بعمل واع مدروس ومنسق لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، كما ينبغي لهذه السيطرة أن تكون قبل كل شيء حصيلة إرادة وطنية فلا يمكن للتنمية أن تُفرض من الخارج، أو تُحقق بواسطته لأنها في الأساس تغيير عميق في العمل والوجود والتفكير، التنمية المحلية تستوجب وتتجاوز النمو المادي والمرافق والخدمات، ولا تقتصر على هذين المقومين الأساسيين لتتعدى إلى ما هو هيكلي وبنيوي أي النهوض بالجهة أو بالمنطقة من الداخل، وجعلها تقوم بدور فعال على المستوى الوطني بشكل متكافئ مع الجهات الأخرى لتسهم في صيرورة البلاد والوطن، ولا يتم ذلك إلا من خلال تمكين الجهة من آليات وامكانات الاعتماد على الذات ولو نسبيا وبدرجة محدودة تبعا لإمكاناتها وخصوصياتها ومعوقاتها، أي تمكين الجهة من مقومات الاستقلالية الذاتية والاستدامة.

إن تجسيد الاستراتيجيات التنموية يبنى على أساس وجود برمج وخطط طويلة المدى، تهدف إلى الوصول والاستمرار في تحقيق تنمية شاملة، يتم إعدادها من مبدأ الانطلاق والاعتماد على كل الموارد المحلية المتاحة والقابلة للتجدد والدوام من خلال الاستعمال الرشيد والعقلاني لها وفق ما تقتضيه معطيات وخصوصيات كل منطقة، هو ما يؤدي إلى تطور المنطقة من خلال تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والحفاظ عليها بيئيا.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لواقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر

تمهيد:

ان البلدية ملزمة بتوفير الموارد المالية لتحقيق التنمية المحلية، وهذا الموضوع يحظى باهتمام كبير من طرف جميع الدول بما فيها الجزائر لما له من دور في جميع الجوانب سواء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، لذا أردنا من خلال هذا الفصل التطرق في المبحث الأول منه التمويل المحلي للبلدية والمبحث الثاني دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية.

المبحث الأول: تعريف بميدان الدراسة

يتم في هذا المبحث التعرف على ولاية مستغانم وبلدية سيدي لخضر من حيث التاريخ والموقع وكذا السكان بالإضافة إلى التقسيم الإداري لبلدية سيدي لخضر كما يتم التطرق إلى التنظيم الإداري للبلدية من اجل التعرف على المصالح المؤثرة في العملية التنموية.

1. **المطلب الأول:** تعريف بولاية مستغانم.

تعريف ولاية مستغانم:

ولاية مستغانم هي الولاية ال 27 في الإدارة الإقليمية الجزائرية حيث تبعد عن العاصمة ب 350كلم وعن مدينة وهران (المدينة الثانية في الجزائر) ب 80كلم، تقع في الجهة الشمالية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وهي إحدى أهم المدن الساحلية حيث تتمتع بجمال سياحي رائع. تقع الولاية في الشمال الغربي من الجزائر حيث تغطي مساحة قدرها 2269كلم2 يحده من الشرق: ولاية شلف وغليزان ومن الجنوب ولايتي غليزان ومعسكر ومن الغرب: ولايتي معسكر ووهران الشمال البحر الأبيض المتوسط يبلغ عدد سكان ولاية مستغانم أكثر من 800000 نسمة (إحصاءات عام 2008) وتتكون من32 بلدية، موزعة على 10 دوائر.

الجغرافيا الاقتصادية:

تتميز ولاية بثروة أراضيها الزراعية وشريطها الساحلي الذي يعطيها أهمية زراعية وسياحية حقيقية كما اعتبرت الدراسة أجرتها الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT) ولاية مستغانم من حيث الموارد

الإقليمية وأهمية واجهتها البحرية وقربها من ولاية وهران، ومجموعة البتروكيماويات من أرزيو، أن مستغانم "مركز قضايا التخطيط والتنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بالبرمجة الإقليمية للشمال الغربي.

شكل رقم (1): يمثل خريطة لولاية مستغانم

مصدر :من إعداد الطالبةhttps://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/f/f6/DZ_27_Mostaganem.svg/280px

تم الاطلاع عليه يوم: 2023/06/20

2. **المطلب الثاني:** التعريف ببلدية سيدي لخضر.

تعريف البلدية: هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوي والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون، وللبلدية إقليم ومركز ويدير البلدية مجلس منتخب هو المجلس الشعبي وهيئة تنفيذية وهي أيضا ما نص عليه الدستور الجزائري في مادتيه 15 و16 حيث تضمنت المادة 15 ما يلي:

تعتبر بلدية سيدي لخضر:

بلدية ساحلية ذات طابع فلاحي بحيث تقع على بعد 50كلم عن مقر الولاية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب بلدية سيدي علي وتزقايت ومن الغرب بلدية الحجاج ومن الشرق بلدية النكمارية وخضرة، تحتل موقع استراتيجي هام بالولاية حيث تعد من أبرز وأهم بلدياتها من حيث ثرواتها

الطبيعية، حيث تمتاز بأراضيها الفلاحية الخصبة بالإضافة إلى ميناء الصيد، مركز التكوين المهني، ثانويتين، أربع اكماليات، 23 مدرسة ابتدائية، بها قوة بشرية هائلة، حيث بلغ عدد سكانها حسب الإحصاء الأخير لسنة 2008 ب 34612 نسمة وتبلغ مساحتها 1395كلم مربع لها شريط ساحلي يمتد على طول 12كلم ولها 36 منطقة ريفية.

"الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية"، وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها: "البلدية هي الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية".

شكل رقم(2): يمثل خريطة لبلدية سيدي لخضر

مصدر :من إعداد الطالبة خريطة+سيدي+لخضر =https//www.google.com/search//www.google.com/search?q

تم الاطلاع عليه يوم: 2023/06/20

الهيكل التنظيمي

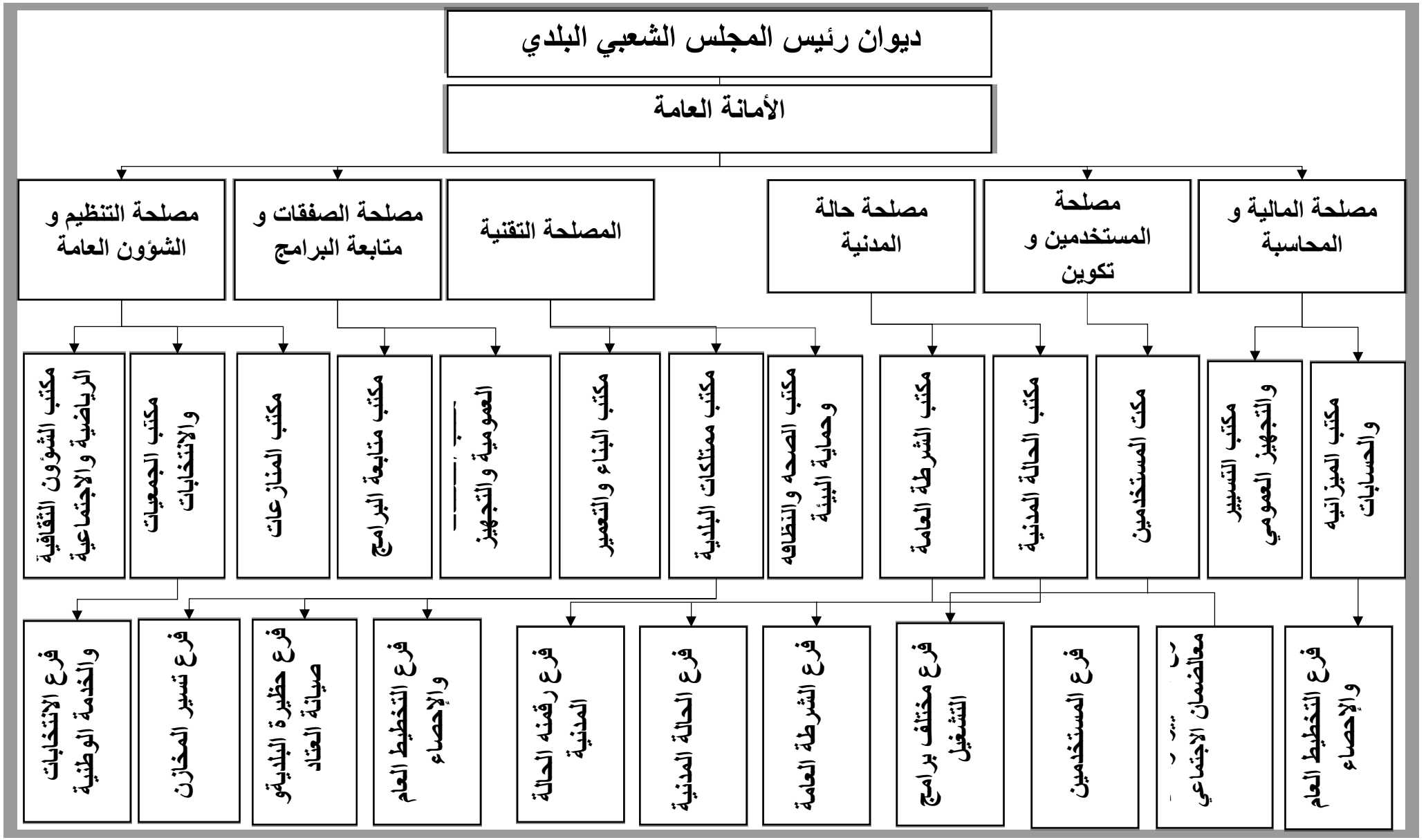

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مكتب الموضفين لبلدية سيدي لخضر

الهيكل التنظيمي لبلدية سيدي لخضر:

تقوم بلدية سيدي لخضر بمجموعة من الوظائف الأساسية كأعمال الصيانة والتنظيف، عملياتالترميم ومختلف أعمال التهيئة الحضرية بهدف تحسين محيط البلدية، يديرها مجلس منتخبهوالمجلس الشعبي البدي وهيئة تنفيذية

رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يمارس مهامه من خلال الاختصاصات التي يخلوها له القانون البلدي يمثل المجلس الشعبي البلديفي التظاهرات الرسمية والاحتفالات، يمثل رئيس البلدية كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفقاللأشكال والشروط المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

أولا: مصلحة الديوان.

تتكلف هذه المصلحة بإدارة الشؤون الإدارية لمصلحة رئيس المجلس الشعبي البلدي يرأسها رئيسمصلحة الديوان تتفرع إلى مكتب العلاقات الخارجية والتشريعات والذي يضم فرع التشريعاتوالتوجيه.

ثانيا: الأمانة العامة.

تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية والخاصة بالبلدية، وإعداد برامج عمل المجلس الشعبيالبلدي، يسيرها الأمين العام للبلدية وتوكل له مجموعة من المهام أهمها: الاشراف علىمصالح البلديةوتوجيهها وإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي، وكذا تحقيق العلاقات بين المصالحالإدارية والتقنية وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها وتضم الأمانة العامة.

ثالثا:مصلحة الموظفين.

ويتمثل دورها في إدارة الشؤون الإدارية والاجتماعية للموظفين وعمال البلدية، وتضم مكتبين هما:

1-مكتب المستخدمين الدائمين

2-مكتب المستخدمين المؤقتين

رابعا: مديرية المالية والوسائل العامة.

تقوم هذه المصلحة بتسيير أملاك البلدية وتموينها بالعناد اللازم واعداد الميزانية، لها ثالث مصالحكالاتي:

1-**مصلحة المالية:** تتكون من مكتبين.

مكتب الميزانية: يتولى مختلف وثائق الميزانية.

مكتب التجهيز والتسيير: يتولى تنفيذ نفقات التسيير والتجهيز وأجور العمال.

2-**مصلحة الوسائل العامة:** تعمل هذه المصلحة على تموين البلدية بجميع العتاد اللازم لتسيير وصيانةممتلكات البلدية، وتضم هذه المصلحة مكاتب هي:

- **مكتب صيانة بنايات البلدية:** حيث يقوم هذا المكتب بصيانة كل ممتلكات البلدية.

- **مكتب التسيير المباشر:** يهتم بعمليات شراء العتاد وتوزيعه على مصالح البلدية.

3-**مصلحة تسيير ممتلكات البلدية:** تتولى هذه المصلحة تسيير كل ممتلكات البلدية سوءا كانت عقاريةأو منقولة، وتضم هذه المصلحة مكتب الممتلكات التابعة للبلدية المنقولة والعقارية.

خامسا: مديرية العمران والبيئة.

وتنظم هذه المديرية مصلحتين هما:

1-**مصلحة العمران:** تقوم هذه المصلحة بتطبيق المخطط العمراني وتحضير التقنية للمشاريع وإنجاز وترميم الطرقات داخل تراب البلدية وتحتوي هذه المصلحة على مكتب الدراسات والتهيئةويتكون من فرعين هما:

فرع المتابعة والإنجاز وفرع الرخص المختلفة وحقوقها والحجز البلدي.

2-**مصلحة النظافة والبيئة:** تسهر هذه المصلحة على تنظيف الطرقات وتطهير المحيط و

اصلاح قنوات الصرف الصحي وصيانة المساجد والملاعب ومحاربة الأمراض عن طريق

المياه وجمع القمامات المنزلية وتفريغها وتضم مكتبين:

سادسا: مديرية التنظيم والشؤون العامة.

وهي المديرية الأكثر تعاملا مع المواطنين بصفة مباشرة ودائمة، واستنادا لمبدأ خدمة المواطنتم الاهتمام بها بحيث تضم أربعة مصالح وهي كالاتي:

1-**مصلحة التنظيم العام:** تتولى هذه المصلحة قضايا المنازعات القضائية بين البلدية و

المواطنين منة جهة وبين البلدية والهيآت الأخرى من جهة أخرى أمام مختلف الهيآت

القضائية وتضم مصلحة مكتب المنازعات ومكتب الشؤون القانونية.

2-**مصلحة الشؤون الاجتماعية:** وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب هي:

مكتب الحركة الاجتماعية ويتولى هذا المكتب مهمة التكفل بمختلف الفئات المحرومة

ووتنشيط اللجان والجمعيات المختلفة والاهتمام بالشباب والرياضة والأنشطةالثقافية والسياحية على مستوى البلدية.

3-**مصلحة الانتخابات والسكن:** وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب هي:

- مكتب التسجيل والشطب: يقوم هذا المكتب بتسجيل المواطنين في القوائم الانتخابية وشطبالمتوفين والذين حولوا مقر إقامتهم خارج تراب البلدية.

- مكتب العمليات الانتخابية: يقوم هذا المكتب بمراجعة وترتيب أسماء الناخبين وتوزيعهم علىمختلف المراكز الانتخابية.

- مكتب السكن: يتولى استقبال ملفات السكن ودراستها.

4-**مصلحة الحالة المدنية:** وتضم هذه المصلحة مكتبين وهما:

- مكتب الحالة المدنية: يشرف المكتب على مختلف سجلات الحالة المدنية من مواليد ووفيات وعقود زواج وإصدار نسخ منها مكتب الشؤون العامة: تهتم هذا المكتب بتحرير عقود السيارات والمصادقة على الإمضاء.

المبحث الثاني: واقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر:

تمهيد:

تتقاسم الحكومة والجماعات المحلية في بلادنا الدور التنموي، لأن الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية المخططة يتطلب وجود منظومة إدارية متكاملة، هدفها الوصول إلى تحقيق النتائج المتوخاة، من خلال التخطيط السليم و التنفيذ الدقيق، ولا يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف إلا من خلال توفر عنصر مهم وهو الجانب المالي، والذي يتوفر بدرجة كبيرة عند الدولة التي تشارك من خلاله في نجاح المخططات والبرامج التنموية على مستوى الولايات والبلديات، فمرافقة الدولة للمقترحات والمتطلبات التنموية للجماعات المحلية من خلال توفير الدعم المالي يعتبر عامل مهم جدا في نجاح العملية التنموية نظرا لعدم قدرة الجماعات المحلية على تنفيذ جميع المتطلبات، بالإضافة إلى أن معظم المشاريع تحتاج إلى هذا النوع من الإنفاق والذي يمكن أن يكون متعدد السن وات وفقا للخطة التنموية المدروسة.

المطلب الأول: نفقات التجهيز العمومي.

من أجل تنظيم الإنفاق الحكومي يتطلب الأمر وجود ميزانية عامة للدولة، هذه الأخيرة ووفقا للمادة 23 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بالمالية، فقد قسمت النفقات فيها إلى قسمين رئيسيين هما نفقات التسيير، والتي تعتبر ضرورية لسير المصالح العامة للدولة، ونفقات التجهيز (الاستثمار) والتي من خلالها تساهم الدولة في تلبية الاحتياجات التنموية لكافة المناطق.

الفرع الأول: مفهوم نفقات التجهيز العمومي:

نفقات التجهيز هي جزء من الميزانية العامة للدولة، والتي من خلالها تتمكن من تنفيذ برنامجها التنموي، خاصة في الشق الاقتصادي والاجتماعي، مما يساهم مستقبلا في زيادة الناتج الوطني الإجمالي بفعل العمليات الاستثمارية المنفذة في مختلف القطاعات الحيوية.

إن الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة، والموجهة لتغطية نفقات التجهيز (الاستثمار)، وهذا وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، تكون مجمعة في ثلاثة عناوين هي[1]

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة.

[1] (1984، المادة 35 /10/07) ، 1984 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 28 –07– 17 المؤرخ في 07 – ج ج د ش ، قانون رقم

-النفقات الأخرى برأس المال.

إن هذه النفقات تدون في الميزانية العامة للدولة في صورة رخص البرنامج، وتنفذ عبر اعتمادات الدفع، وتوزيع رخص ال برنامج واعتمادات الدفع بين القطاعات يكون مدرجا في الحالة "ج" من قانون المالية[1].

الفرع الثاني:أهداف نفقات التجهيز.

إن نفقات التجهيز(الاستثمار) ومع تعاظم دور الدولة وزيادة متطلبات المجتمع المحلي، أصبحت أداة رئيسية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وتحسين المستويات المعيشية، فالرفع من ميزانية التجهيز وزيادة الإنفاق الحكومي سيساهم في فعالية الاقتصاد بشكل كبير، وعموما فالأهداف الرئيسية المنتظرة من النفقات المدرجة في قسم التجهيز هي أن تكون:

- نفقات منتجة، من خلال تحقيق عائد مالي كنفقات السكك الحديدية، الطرق السيارة،...الخ[2]
- نفقات تساهم في إنعاش الحالة الاقتصادية من خلال توفير الخدمات الأساسية كالنقل، الري، تطوير القطاع الفلاحي، تطوير القطاع الصناعي،...الخ.
- نفقات تساهم في إنعاش الحالة الاجتماعية من خلال تحسين قدرات التعليم، زيادة التكفل الصحي، التقليل من البطالة، توفير السكن،....الخ.

المطلب الثاني:واقع التنمية المحلية ببلدية سيدي لخضر.

المخططات التنموية لبلدية سيدي لخضر في الفترة 2016-2020 قراءة تقييمية رقمية وطبيعة، المشاريع التي استفادت منها بلدية سيدي لخضر

المخطط البلدي للتنمية PCD:

تميزت السنوات من سنة 2016 إلى سنة 2020 بانتعاش مقبول للتنمية المحلية، إلا أن بعد سنة 2014 بدأت الدولة في سياسة التقشف وتجميد المشاريع الكبرى، وهذا بسبب تدهور أسعار البترول

[1] – وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات العمومية، ديسمبر 2007 ، ص

[2] –محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء ، مرجع سابق، ص 30

حيث تراجع نسبيا مستوى المشاريع الممنوحة للبلديات ومن خلال هذه النتائج الموضحة في الجدول الاتي:

تم تخصيص خلال هذه الفترة على المخطط البلدي للتنمية PCD بمبلغ إجماليقدر بـ 279.800.000,00 دج أي 27.9 مليار سنتيم ببلدية سيدي لخضر.

الجدول رقم (1): المبالغ المرصودة لسنوات 2016-2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
مجموع المبالغ المرصودة (دج)	37.400.000,00	38.500.000,00	106.400.000,00	38.800.000,00	58.700.000,00
النسبة المئوية %	%13.36	%13.75	%38.02	%13.86	%20.97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مكتب الميزانية لبلدية -سيدي لخضر-

نلاحظ من خلال الجدول أن مخصصات واعتمادات المخططات البلدية للتنمية شهدت تراجع في سنة 2016 وهذا عائد لظهور أزمة بترولية والزيادة في اشتداد الأزمة في بداية 2016 وبذلك أعلنت عي سياسة التقشف وترشيد في الإنفاق ونحن نعلم المخططات البلدية للتنمية تمول تمويل كلي بالاعتماد على الدولة لذلك فهي تتأثر تأثيرا كبيرا بالسياسات الحكومية المنتجة من طرف الدولة فهي مبالغ ثابتة تتميز بالتغير من سنة لأخرى حيث نلاحظ تزايد طفيفا في سنة 2017 وارتفاع نسبة لسنة 2018 وهذا عائد إلى بداية تعافي الذي شهدته الأسواق العالمية للنفط مما أدى رفع التجميد عن بعض مشاريع التجهيز العمومي والتي يدخل ضمن مدونة مخططات البلدية للتنمية حيث نلاحظ الزيادة في الاعتمادات المخصصة في هذا المجال سنة 2018 بالنسبة 38.02%وفي سنة 2020 بالنسبة 21%تقريبيا والتي شهدت زيادة كبيرة بالنسبة للاعتمادات المرصودة ويعود هذا للتوجيهات الحكومية التي أدى بها إلى تخفيف من إجراءات التقشف مما أدى إلى التأثير بشكل كبير على التنمية في بلدية سيدي لخضر وفي سنة 2019 نلاحظ تراجع وانخفاض في الاعتمادات المتخصصة في هذا المجال، وهذا راجع إلى انتشار "**فيروس كورونا**" الذي كان له دور في تراجع وتدهور وتأثير كبير على التنمية ببلدية

سيدي لخضر كون أن المخطط البلدي للتنمية يهتم بجوانب المرتبطة أساسا بالانشغالات اليومية للمواطنين كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب توسيع الإنارة العمومية. إنشاء وتصليح الطرق...إلخ.

شكل رقم (3):

-المخطط اعمدة يوضح نسبة مشاريع المخطط البلدي للتنمية لبلدية سيدي لخضر:

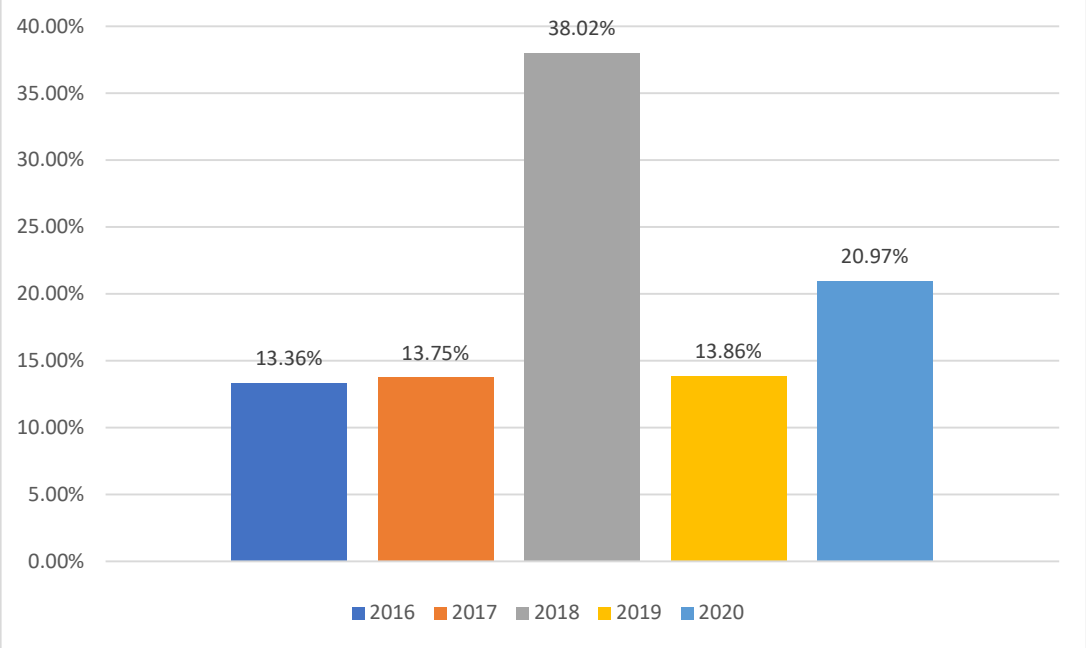

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق من مكتب الميزانية لبلدية سيدي لخضر

- ملاحظة :

من خلال الاعمدة البيانية نلاحظ ان الاعتمادات المالية لسنة 2018 كانت عند ذروتها كما نلاحظ ان في سنتي 2016 و 2017 كانتا متقاربتين في الاعتمادات المالية من المبلغ الاجمالي .

كما نلاحظ تحسن في سنة 2020 بعد انخفاض كبير في سنة 2019 .

- تفسير :

سبب تراجع الاعتمادات المالية لسنتي 2016 2017 بسبب تراجع اسعار البترول بعد سنة 2014

وسبب الارتفاع الكبير في سنة 2018 هو تحسن سعر البترول مما ادى الى الحصول على مشاريع ضخمة من طرف الدولة للبلدية التي تحقق ارباح كبيرة للبلدية

وفي سنة 2019 نلاحظ تراجع في الاعتمادات المالية و السبب يعود الى انتشار فيروس كرونا الذي اثر على الاستفادة من المشاريع التنموية للبلدية ضمن المخطط البلدي للتنمية

وفي سنة 2020 نلاحظ تحسن في الاعتمادات المالية السبب يعود الى انخفاظ ملحوظ من انتشار فيروس كرونا مما ادى الى استغلال المشاريع التي تم تجميدها في السنة الماضية

الاستنتاج :

من خلال الملاحظة و التفسير للاعمدة البيانية للاعتمادات المالية خلال فترة ما بين 2016 _2020 توصلنا ان اسعار البترول و المخططات البلدية للتنمية لها اهمية بالغة في التنمية المحلية لكن تبقى ضعيفة بسبب ضعف التمويل المحلي و كذالك سيطرت السلطة المركزية في اتخاذ القرار.

-طبيعة المشاريع التي استفادت منها البلدية -سيدي لخضر- ضمن المخطط البلدي للتنمية PCDفي هذه الفترة (2016-2020)

1- مشاريع سنة2016:

جدول رقم (2):

الرقم	اسم المشروع	مبلغ المشروع -دج-
01	-التهيئة الحضرية بمركز سيدي لخضر 20.05%.	7500.000,00
02	-تهيئة واد على طول بحي 169 مسكن اجتماعي 18.71%.	7000.000,00
03	-تدعيم التزويد بالمياه الصالحة للشرب بدواوير الزكاكرى،المعامرية، وأولاد بلعربي 8.021%.	3000.000,00
04	-إنشاء طريق بلدي بالميناء الصغير يربط ميناء الصيد من مسافة 1.850كلم 26.73 %.	10.000.000,00
05	-تدعيم الإنارة العمومية بشارع مهديد محمد وأحمد خربيش 26.47%.	9900.000,00
المجموع		37.400.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مصلحة التجهيز ببلدية سيدي لخضر

-نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات المخطط البلدي للتنمية 2016 قدرت بخمس (5) عمليات وبمبلغ مالي 37.400.000,00 دج أي نسبة 13.36% من المبلغ الإجمالي حيث تم التركيز أكثر على إنشاء الطريق البلدي إيصاله بالميناء الصغير لفك العزلة والاستفادة من بعض الطرق التي أصبحت لها أهمية جهوية بالوحدة الوطنية لكي تسمح بدعم الاقتصاد المالي والوطن وتدعيم الإنارة العمومية بالنسبة 26.47% وكذلك تهيئة الحضرية بمركز سيدي لخضر بالنسبة 20.05% وتهيئة واد بالنسبة 18.71% وفي الأخيرة تدعيم تزويد بالمياه الصالحة للشرب بالدواوير بنسبة قليلة تقدر بـ 8.021% فهي تبرمج من طلبات السكان وعدد المساكن الجديدة.

2- مشاريع 2017:

جدول رقم (3):

الرقم	اسم المشروع	مبلغ المشروع -دج-
01	-توسيع الإنارة العمومية بدوار أولاد عمارة.	**6000.000,00**
02	-توسيع الإنارة بدوار تراب ساحل.	**6000.000,00**
03	-إنشاء طريق بلدي يربط الطريق البلدي أولاد تلمساني بدوار أولاد موسى.	**5000.000,00**
04	-إنشاء طريق بلدي يربط شاطئ الكاف لصفر بدوار أولاد سي العربي.	**6000.000,00**
05	-تدعيم الإنارة العمومية بشاطئ الميناء الصغير.	**5000.000,00**
06	الإنارة العمومية بشاطئ أولاد الرومان.	**7000.000,00**
07	إعادة الاعتبار لثلاث قاعات علاج تراب الساحل تاكوروالميناء الصغير.	**3500.000,00**
المجموع		**38.500.000,00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مصلحة التجهيز سيدي لخضر

نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017 قدرت بسبع (7) عمليات وبمبلغ مالي إجمالي قدره 38.500.000,00 دج حيث خصصت بمناطق الظل عبر إقليم البلدية وتمثلت في توسيع الإنارة العمومية بدواوير مختلفة وبنسب متقاربة تقدر بـ 15.58 %لعمليتي (1) و (2) وعمليتي (5) و (6) 14.98%، وكذلك إنشاء طرق بدواوير مختلفة وربطها مع بعضها البعض وبنسب متقاربة تقدر بنسبة 14.98% تخص عملية (3) ونسبة 15.58% تخص عملية (4).

أما النسبة الأخيرة تتمثل في إعادة اعتمار لقاعات العلاج الثلاثة بدواوير تقدر بـ 9.09% فهي نسبة قليلة.

3-مشاريع 2018

جدول رقم (4):

الرقم	اسم المشروع	مبلغ المشروع -دج-
01	-إنجاز أرضية لعب بالميناء الصغير.	9000.000,00
02	-إعادة الاعتبار لأرضية لعب بحي السعادة.	6000.000,00
03	-تهيئة أرضية لعب بحي كاسطور.	6900.000,00
04	-إنجاز شبكة التطهير بدوار البواشرية.	70.000.000,00
05	-توسيع مصب التطهير بمقام سيدي لخضر بن خلوف.	3500.000,00
06	تلبيس الطريق الرابط بطريق الوطني رقم 11 بدوار أولاد الرمان.	11000.000,00
المجموع		**106.400.000,00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مصلحة التجهيز ببلدية سيدي لخضر.

نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018 قدرت بـ بست (6) عمليات وبمبلغ إجمالي 106.400.000,00 دج حيث خصصت البلدية، ثلاث (3) عمليات متعلقة بالتهيئة وإنجاز أرضية الملعب داخل المحيط الحضري والعتاد وبمبلغ قدره 21.900.000,00 دج أي نسبة 20.56% حيث أن العمليات الأخرى خصصت لتكفل بمناطق الظل عمليات منها ما هو متعلق بإنجاز شبكة التطهير وتوسيع مصب التطهير بدواوير ومنها ما هو متعلق بصيانة الطرقات حيث بلغ المبلغ بـ 84.500.000,00 دج وقدرت النسبة المئوية لمجموع عمليات الظل 79.41%من المبلغ الإجمالي.

4- مشاريع 2019:

جدول رقم (5)

الرقم	اسم المشروع	مبلغ المشروع -دج-
01	-إعادة الاعتبار للشبكات التزويد بمياه الصالحة للشرب بحي الزين 10.30%.	4000.000,00
02	-أشغال التهيئة بشاطئ الميناء الصغير 20.61%.	8000.000,00
03	-إنجاز حظيرة وتدعيم الإنارة العمومية بشاطئ الثاني للميناء الصغير 20.36%.	7900.000,00
04	-إنشاء الطريق البلدي بأولاد تلمساني 20.36%.	7900.000,00
05	-تهيئة شبكة الطرقات بحي الزين 28.35%.	11000.000,00
المجموع		38.800.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مخصصة التجهيز ببلدية سيدي لخضر.

نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات المخطط البلدي للتنمية قدرت بـ بخمس (5) عمليات وبمبلغ إجمالي 38.800.000,00دج حيث اهتمت البلدية لتكفل بمناطق الظل عمليات منها ما هو متعلق بصيانة الطرق وتهيئتها بدواوير وتهيئة الشواطئ وتدعيمها بالإنارة العمومية من أجل الاصطياف والترفيه والراحة حيث بلغ المبلغ 34.800.000,00 دج. وشهدت النسبة المئوية لمجموع عمليات الظل بـ 89.60%من المبلغ الإجمالي أما بالنسبة 10.30% خصصت لعملية إعادة الاعتبار لشبكات التزويد بمياه الصالحة للشرب بجي الزين.

5-مشاريع لسنة 2020:

جدول رقم (6):

رقم	اسم المشروع	مبلغ المشروع -دج-
01	-إنشاء طريق بدوار أولاد غازي 10.05%.	5900.000,00
02	-ربط شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار أولاد البارودي 3.066%	1800.000,00
	-إعادة الاعتبار للطريق البلدي بدوار أولاد عبد الله 11.92%	7000.000,00
03	تهيئة الطريق المؤدي إلى سيدي لخضر بن خلوف 42.58%	2500.000,00
04	إنجاز شبكة، لتطهير بالميناء الصغير 32.36%	19000.000,00
05		
المجموع		58.700.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق مصلحة التجهيز ببلدية سيدي لخضر.

نلاحظ من خلال الجدول أن عمليات المخطط البلدي للتنمية لسنة 2020 قدرت بـ بخمس (5) عمليات وبمبلغ مالي وإجمالي 58.700.000,00دج حيث خصصت البلدية المبلغ الإجمالي للاهتمام والتكفل بمناطق الظل عبر إقليم البلدية يخص الدواوير النائية وتمثلت في تهيئة الطريق المؤدية لسيدي لخضر بن خلوف من أجل الزوار وإنجاز شبكة التطهير وكذا إعادة الطرق بالدواوير النائية لفك العزلة لتسهيل التنقل الأشخاص حيث بلغ 56.900.000,00دج وقدرت النسبة المئوية لمجموع عمليات الظل بـ 96.93% من المبلغ الإجمالي أما بالنسبة 3.06% خصصت ربط شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار أولاد البارودي وتكون حسب حاجة ومتطلبات السكان وعددهم.

خلاصة:

إن بلدية سيدي لخضر لم تصل إلى مستويات كبيرة في مجال التنمية المحلية ولم تتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في مختلف المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، كما أن المخططات البلدية للتنمية التي استفادت منها البلدية خلال فترة الدراسة 2016-

2020شهدت العديد من التذبذبات بسبب ضعف التمويل المحلي، ولذلك تأثير السياسات الحكومية على مخططات البلدية خصوصا المقترحة منها لأنه يتم رفض الكثير منها، وبالرغم من ذلك شهدت البلدية تقدم ملحوظ في عملية التنمية في سنة 2018 مما ساهم تشكيل كبير في تطوير وتلبية حاجيات للمواطنين تماشيا مع تجسيد مخططات البلدية للتنمية مع أمل تخصص التنمية المحلية في بلدية سيدي لخضر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة.

تعتبر التنمية المحلية في جوهرها عملية تحقيق لذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان الفرد المحلي هو أداتها وغايتها في نفس الوقت فقد كان الهدف الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع يتمثل في محاولة معرفة مدى تأثير المخططات البلدية على التنمية المحلية والتي تتمتع بأهمية بالغة في العملية التنموية على المستوى المحلي في الجزائر باعتبارها أداة لتنشيط الاقتصادي على مستوى البلديات وتكريس الجوارية في تسيير البلدية من خلال إشراك جميع المواطنين في تحديد أولوياتهم التنموية في الإقليم إلا في الواقع يبقى أدائها ضعيف وبعيد عن تحقيق تنمية محلية حقيقية .

إذ نجد أن المخطط البلدي رغم أنه يمس قطاعات مهمة وذات أولوية في التنمية المحلية وفق إمكانيات وظروف كل إقليم إلا أنه تحول من أداة تنموية إلى مجرد مصدر مالي تنتظره البلدية لتفعيل برامجها والتي لا ترقى إلى طموحات المواطنين وبالتالي يصبح في الأخير مجرد مخطط لتجهيز البلدية ببعض المشاريع لذلك وجب على البلدية إعداد خطة من أجل تطوير مواردها المالية والحفاظ على الموارد التي تملكها وأن تتصرف فيها بكل عقلانية لي تساعد في تحقيق تنمية محلية حقيقية.

إختبار الفرضيات البحث:

من خلال دراستنا للجانب النظري والتطبيقي تبين ان الفرضية الأولى كانت صحيحة وكذلك الثانية صحيحة حيث توصلنا ان مسألة التنمية من المهام الأساسية للبلدية كونها تقوم بتلبية الاحتياجات للمواطن المحلي والاستجابة لمتطلباته وكذلك تساهم في تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر أساسا من خلال تحقيق التنمية المحلية ما يجعل البلدية تتحمل مسؤولية أكبر في تلبية حاجات سكانها بحيث تعبر التنمية المحلية عن ديناميكية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد إحداث تفاعلات على مستوى البناء

الاجتماعي والاقتصادي، كما أنها تهتم بمجالات غديدة كالطرق ، البريد والواصلات ، التربية ،التعليم ، القطاع الصناعي .....إلخ

تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على ان كلما كان المخطط البلدي التنموي لبلدية سيدي لخضر مستغل لإمكانيات المتاحة ويستفيد من البرامج التنموية الوطنية يتماشى مع معايير البيئة كلما كانت الفرص الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والمستقبلية متاحة لأن المخططات البلدية للتنمية والمخططات القطاعية غير الممركزة أفضل وسيلة لتحقيق التنمية المحلية فهي مخططات شاملة لتنمية البلديات وجاءت تكريسا لمبدأ اللامركزية وتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين.

التوصيات والاقتراحات:

ومن اجل الارتقاء بالبلدية وتجمع المانع كمنطقة ظل يجب:

-تجسيد اللامركزية الادارية والمالية.

-توسيع صلاحيات الجماعات المحلية.

-وجوب توفير الكفاءة العلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي ولمختلف نوابه وأعضاءه.

-يجبعلى الادارة المحلية خلق مشاريع ذات مردودية لدعم التنمية وخلق نوع من الاستقلالية عن السلطاتالمركزية.

-ضرورة وضع قوانين صارمة لمواجهة التأخير في عمليات الإنجاز.

-تشجيع أبناء المجتمع على المشاركة في وضع أسس مخططات التنمية.

-ضرورة تفعيل دور المحاسبة والابتعاد عن مركزية القرار.

-ضرورة اتخاذ أساليب علمية للمخططات التنموية المحلية.

–تثمين الموارد المحلية وتتمثل في الموارد الطبيعية يمكن تسخيرها في تطوير الفلاحة أو الصناعة وجعلهاموردا محليا.

–توسيع الموارد المالية لولاية مستغانم وبلدية سيدي لخضر وإشراكها في صنع القرار لأن غالبا ما تشكل الموارد المالية عقبةأمام الجماعات المحلية من اجل تطوير أنفسهم وتوسيع دائرة نشاطاتهم.

–مشاركة المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية عن طريق مشاركتهم في بعض الأنشطة المرتبطة بالتنميةالمحلية كالمحافظة على المناطق الأثرية والأملاك العمومية.

– تطوير وتدعيم التخطيط المحلي ورفع كفاءة الإدارة المحلية الإقليمية، عن طريق تكوين المنهج العلمي للجماعات المحلية لتمكينهم من أداء مهامهم في أحسن الظروف.

المراجع

المراجع

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

1- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها – أبعادها– مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017 ص 56.

2- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية–مصر،2006 ص 18.

3- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، مرجع سابق، ص 66

4- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية،بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 17

5- سيد احمد كبداني، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية– دراسة تحليلية وقياسية–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان الجزائر 2012– 2013 ص 17

6- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة2009 ، ص 05 – الجزائر، 2008.

7- حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية "دراسة مقارنة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – مصر، 2016 ص 98

8- نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 36

9- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 15

10- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية– مصر، 2003، ص 23

11- محي الدين حمداني، مرجع سابق، ص 15

12- الزوهير رجراج، مرجع سابق، ص 05

13- حنان عبد القادر محمد خليفة، مرجع سابق، ص 128

14- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 102

15- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 21

16- جمال زيدان، مرجع سابق، ص 25

17- نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص 39

18- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 105-106

19- نعيم الظاهر، مرجع سابق، ص 106

20- نفس المرجع، ص 108

21- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 31

22- عبد الفتاح علاوي، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر " واقع وآفاق"،جامعة برج بوعريريج - الجزائر، يومي 14 و15 أفريل 2008، ص 02

23- منى جميل سلام، مرجع سابق، ص 23

24- مريم احمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 224 -225

25- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 30

26- نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سابق، ص 157

27- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص26-27

28- نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سابق، ص157-158

29- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 56

30- محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 1999، ص 195-196

31- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 42

32- منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 32

33- نائل عبد الحفيظ العواملة، مرجع سابق، ص 155

34- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 41-42

35- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 38

36- نفس المرجع، ص 39

37- نفس المرجع، ص 39

38- فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 41

39- (1984، المادة 35 /10/07) ، 1984 يتعلق بقوانين المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 28 – 07- 17 المؤرخ في 07 – ج ج د ش ، قانون رقم

40- وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، وجيز مراقبة النفقات العمومية، ديسمبر 2007، ص

41- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سابق، ص 30

42- صبيحة محمدي، مرجع سابق، ص 138

43- محمد الطاهر غزيز، آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر، رسالة ماجيستير، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر 2010-2009 ص71.

44- كريم يرقى، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة ولاية المدية–، رسالة ماجيستير، قسم علوم التسيير، جامعة المدية، 2009 2010، ص 57

45- جمال زيدان، مرجع سابق، ص 68

46- عبد الله لعويجي، أمينة بودراع، دور الطاقة الشمسية في التنمية المحلية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية الدولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة–الجزائر، يومي 21 و 22 نوفمبر 2012

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Stéphanie Treillet, L'économie du développement de Bandoeng à la mondialisation, Armand Colin, paris-France,2eme édition, 2008, p 9.

2- Bo Göransson, Claes Brundenius, L'université en transition " L'évolution de son rôle et des défis à relever"Centre de recherches pour le développement international, Ottawa - Canada , 2012, p 5-6

3- Matouk Belattaf, Economie du dévloppement, Office des publications universitaires, Algérie, 2010, p36.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم (01):

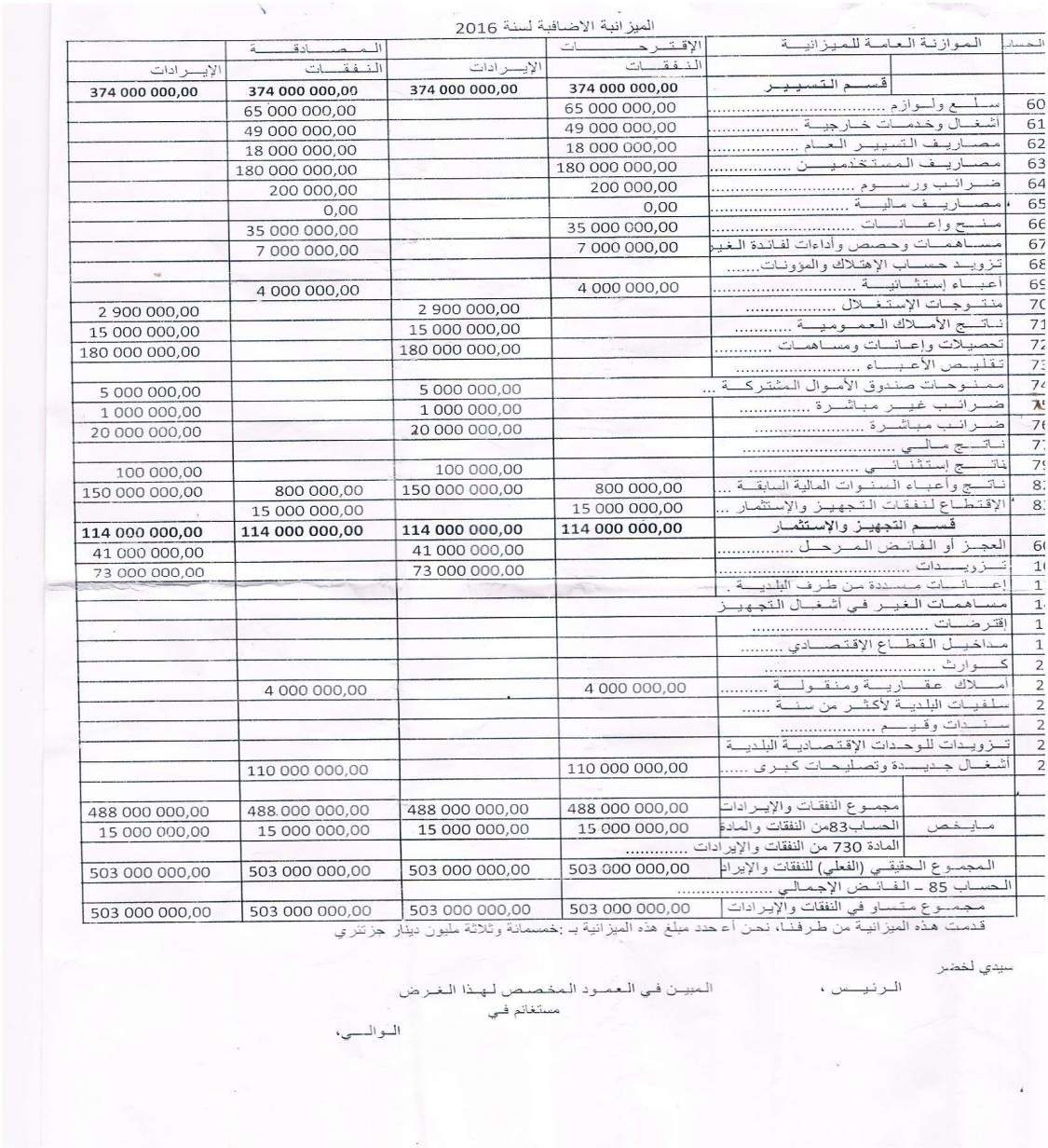

الميزانية الاضافية لسنة 2016

الحساب	الموازنة العامة للميزانية	الإقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات
	قسم التسيير	**374 000 000,00**	**374 000 000,00**	**374 000 000,00**	**374 000 000,00**
60	سلع ولوازم	65 000 000,00		65 000 000,00	
61	أشغال وخدمات خارجية	49 000 000,00		49 000 000,00	
62	مصاريف التسيير العام	18 000 000,00		18 000 000,00	
63	مصاريف المستخدمين	180 000 000,00		180 000 000,00	
64	ضرائب ورسوم	200 000,00		200 000,00	
65	مصاريف مالية	0,00		0,00	
66	منح وإعانات	35 000 000,00		35 000 000,00	
67	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	7 000 000,00		7 000 000,00	
68	تزويد حساب الإهتلاك والمؤونات.....				
69	أعباء إستثنائية	4 000 000,00		4 000 000,00	
70	منتوجات الإستغلال		2 900 000,00		2 900 000,00
71	ناتج الأملاك العمومية		15 000 000,00		15 000 000,00
72	تحصيلات وإعانات ومساهمات		180 000 000,00		180 000 000,00
73	تقليص الأعباء				
74	ممنوحات صندوق الأموال المشتركة ...		5 000 000,00		5 000 000,00
75	ضرائب غير مباشرة		1 000 000,00		1 000 000,00
76	ضرائب مباشرة		20 000 000,00		20 000 000,00
77	ناتج مالي				
79	ناتج إستثنائي		100 000,00		100 000,00
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة ...	800 000,00	150 000 000,00	800 000,00	150 000 000,00
83	الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار ...	15 000 000,00		15 000 000,00	
	قسم التجهيز والإستثمار	**114 000 000,00**	**114 000 000,00**	**114 000 000,00**	**114 000 000,00**
60	العجز أو الفائض المرحل		41 000 000,00		41 000 000,00
10	تزويدات		73 000 000,00		73 000 000,00
13	إعانات مسددة من طرف البلدية .				
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز				
16	إقترضات				
19	مداخيل القطاع الإقتصادي				
20	كوارث				
21	أملاك عقارية ومنقولة	4 000 000,00		4 000 000,00	
23	سلفيات البلدية لأكثر من سنة				
26	سندات وقيم				
27	تزويدات للوحدات الإقتصادية البلدية				
23	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	110 000 000,00		110 000 000,00	
	مجموع النفقات والإيرادات	488 000 000,00	488 000 000,00	488 000 000,00	488 000 000,00
	ملخص الحساب83من النفقات والمادة	15 000 000,00	15 000 000,00	15 000 000,00	15 000 000,00
	المادة 730 من النفقات والإيرادات				
	المجموع الحقيقي (الفعلي) للنفقات والإيراد	503 000 000,00	503 000 000,00	503 000 000,00	503 000 000,00
	الحساب 85 – الفائض الإجمالي				
	مجموع متساو في النفقات والإيرادات	503 000 000,00	503 000 000,00	503 000 000,00	503 000 000,00

قدمت هذه الميزانية من طرفنا، نحن أعحدد مبلغ هذه الميزانية بـ :خمسمائة وثلاثة مليون دينار جزئري

سيدي لخضر

الرئيس ،

المبين في العمود المخصص لهذا الغرض
مستغانم في

الوالي،

الملخص

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المخططات البلدية في عملية التنمية المحلية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها المواطن في تقديم احتياجاته، وما يرغب في تحقيقه من خلال الاقتراحات التي يقدمها، وبالتالي تحقيق التنمية بصفة حقيقية لدى إقليم البلدية.

قمت بإسقاط هذه الدراسة على بلدية سيدي لخضر لتوضيح كيف ساهمت هذه المخططات في مجال التنمية المحلية في البلدية، ولهذا الفرض تم الاعتماد على دراسة حالة جمع المعلومات وكذا على المقابلة الشخصية.

وقد توصلت في هذه الدراسة إلى أن المخططات البلدية للتنمية لديها أهمية بالغة في مجال التنمية المحلية، لكن تبقى ضعيفة بسبب ضعف التمويل المحلي وكذلك سيطرت السلطة المركزية في اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية–البلدية– المخطط البلدي للتنمية–الاقليم البلدي .

الملخص

Abstract:

This study sought to highlight the role played by municipal plans in the local development process as one of the most important means on which the citizen relies in providing his needs, and what he wishes to achieve through the proposals he submits, and thus achieving real development in the municipal territory. I projected this study on the municipality of SidiLakhdar to illustrate how these plans contributed to the local development of the municipality, and for this assumption I relied on a case study of information collection as well as a personal interview. In this study, I found that municipal development plans are very important in the field of local development, but remain weak due to poor domestic funding as well as the control of the central authority in decision-making.

Keywords:development - local - municipality - municipal development plan.